# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والخمسون

## اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الجمعة، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيريتش ..... (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

**البنود من ٨٧ إلى ١٠٤ من جدول الأعمال** (تابع)

**مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي**

**السيد فوندرليش** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أرجو السماح لي بالإعراب عن تهانينا لكم، السفير ميلوش كوتيريتش، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. كما أود أن أعرب عن تهانينا لجميع أعضاء المكتب.

نود أن نعرب عن تأييدنا لبيان الاتحاد الأوروبي.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار هما من أكثر التحديات إلحاحا في عصرنا. ويتعين علينا بذل كل ما في وسعنا لكفالة ألا تصبح أسلحة الدمار الشامل لعنة عصرنا. فمن ناحية، نهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية ومن ناحية أخرى، إلى خفض المخزونات الحالية من هذه الأسلحة وإزالتها في نهاية المطاف. وهذان وجهان لعملة واحدة.

وفي هذا العام، شهدنا مرة أخرى إحراز تقدم في جهودنا لتعزيز نزع السلاح وتقوية النظام العالمي لعدم الانتشار بعقد الاتفاق الجديد الذي حل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها والاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأكد جميع المشاركين في المؤتمر الاستعراضي على التزاماتهم بعدم الانتشار بموجب المعاهدة وأعربوا بوضوح عن التزامهم بهدف إزالة جميع الأسلحة النووية تماما. وجرى اعتماد مبادرة ”الصفر الشامل“ باعتبارها الهدف المشترك للدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار. وإخلاء العالم من الأسلحة النووية هو بالتأكيد رؤية طويلة الأجل، ولكن مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة.

وهذه التطورات تمثل بداية جيدة للعقد الجديد الذي نريد أن نجعله عقدا لنزع السلاح. غير أن ثمة درسا مستفادا من النجاح الذي لم يدم طويلا للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ ألا وهو: يجب علينا ألا نتوانى في جهودنا وأننا لن ننجح إلا إذا عملنا معا للحفاظ على ذلك الزخم.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

في ٢٢ أيلول/سبتمبر، اجتمع وزراء خارجية وممثلون لعشرة بلدان من مختلف مناطق العالم، من بينهم وزير الخارجية ونائب المستشار في ألمانيا غيدو فيسترفيله، في نيويورك بمبادرة من أستراليا واليابان. وفي ذلك الاجتماع، أعلنوا عزمهم على العمل معا لتعزيز التنفيذ السريع والشامل لخطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو ٢٠١٠ والنهوض بجدولي أعمال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية والتشجيع على إحراز تقدم باتجاه إخلاء العالم من الأسلحة النووية. وجرى توزيع نسخ من البيان المشترك الذي اعتمد في ذلك الاجتماع في هذه القاعة.

وقد انضمت ألمانيا إلى تلك المبادرة تماشيا مع التزامها القوي بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونحن مصممون على القيام بدور نشط في مواصلة تطوير المبادرة. وتحقيقا لهذه الغاية، دعا وزير الخارجية فيسترفيله نظراءه إلى اجتماع متابعة في برلين. ونحن نعتبر تحديد الأسلحة ونزع السلاح جزآن لا يتجزآن من الهيكل الأمني العالمي. ونحن مقتنعون بأن جسر هوة الخلافات والعمل المشترك من أجل التنفيذ الكامل لأهداف معاهدة عدم الانتشار سيعززان بشدة إحراز تقدم كبير في ذلك المجال. ونحن على ثقة بأن تلك المبادرة الجديدة ستحظى بدعم واسع.

ونعتبر عنصرين من عناصر خطة العمل التي اعتمدتها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار هنا في نيويورك في غاية الأهمية. فقد التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية بتخفيض جميع أنواع الأسلحة النووية وإزالتها. وللمرة الأولى، أصبح لدينا نهج شامل يدرج الأسلحة النووية التكتيكية في أي عملية تُنفذ لنزع السلاح مستقبلا. وإلى جانب ضرورة إجراء المزيد من التخفيضات الكمية، يقر الالتزام بخفض دور الأسلحة النووية وأهميتها بضرورة تكييف الاستراتيجيات النووية والنظريات العسكرية لتتماشى مع هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

ونتيجة لذلك، يعرب البيان الذي اعتمده وزراؤنا في اجتماع ٢٢ أيلول/سبتمبر عن النية في ”التركيز على الجهود المبذولة لمواصلة خفض عدد الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة النووية التعبوية، والحد من دور الأسلحة النووية في الاستراتيجيات والمفاهيم والنظريات والسياسات الأمنية“. ويتعين علينا معالجة نزع السلاح من الزاويتين الكمية والنوعية. وأعرب وزراؤنا عن أملهم في ”الإسهام في توافق متزايد في الآراء على أن التهديد الخطير الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية يفوق أي مزايا أمنية أو سياسية متصورة لها“.

وهذا هو التوافق في الآراء الذي يتعين علينا تعزيزه كأساس لنظام عالمي مستدام لعدم الانتشار وكدافع لخوض السباق الماراثوني وصولا إلى الصفر الشامل.

**السيد سين سون هو** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد ميلوش كوتيريتش، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. ويعتقد وفد بلدي أن اللجنة ستحقق نتائج مثمرة في ظل قيادتكم القديرة.

إن نزع السلاح لا يزال مسألة ذات أولوية قصوى ينبغي معالجتها على الفور في بناء عالم يسوده السلام والرخاء. لقد مر عقدان على انتهاء الحرب الباردة. ومع ذلك، فإننا نشهد مع الأسف أن نزع السلاح ما زال يواجه تحديات خطيرة جدا. ومن الجدير بالذكر بصفة خاصة أن سباق تسلح يذكرنا بحقبة الحرب الباردة يتكرر، مما يلقي بظلال قاتمة على السلم والأمن العالميين.

والأمر الأخطر هو الدعوة بشكل سافر إلى اتباع سياسات الهيمنة واليد الطولى التي ترجع إلى حقبة الحرب

الباردة ووضعها موضع التنفيذ اليوم من خلال الابتزاز والترهيب واستخدام القوة. ومما يبرهن على هذه الحقائق غزو الولايات المتحدة للعراق وأفغانستان وآثاره السلبية على السلام والأمن في العالم، فضلا عن الحالة في شبه الجزيرة الكورية وفي مناطق أخرى.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشدد على العوامل الرئيسية التي تتسبب في الحالة الراهنة المتفاقمة في شبه الجزيرة الكورية، وهي واحدة من بؤر التوتر الرئيسية في العالم.

أولا، إن سياسة الذراع الطولى للولايات المتحدة هي التي تقود شبه الجزيرة الكورية إلى حالة أكثر تفاقما. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٠، أعلنت الإدارة الأمريكية أنها استبعدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قائمة الضمانات الأمنية السلبية الجديدة في استعراضها الجديد للوضع النووي. وهذا يعني أن الإدارة الأمريكية الحالية تسير على نفس خط إدارة بوش التي صنفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعتبارها محورا للشر وهدفا لضربة نووية وقائية.

وكما هو معروف، فإن الولايات المتحدة هي التي تسببت في المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية عندما نشرت أولا أسلحتها النووية في كوريا الجنوبية في عام ١٩٥٧ ولم تتردد بعد ذلك في زيادة عدد الأسلحة النووية في كوريا الجنوبية إلى ما يزيد على ١ ٠٠٠. وإذا أخذنا في الحسبان الأسلحة النووية للولايات المتحدة المنتشرة في جميع أنحاء شبه الجزيرة الكورية والمناطق القريبة، مثل اليابان، فإنه ليس من الصعب إدراك الطابع الخطير للقوات النووية الأمريكية المنتشرة في المنطقة.

وعموما، يمكن للمرء أن يستنتج أن الولايات المتحدة، من خلال استعراض الوضع النووي، أعطت بالفعل الضوء الأخضر لتوجيه ضربتها النووية الوقائية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ثانيا، ترجع الحالة إلى التهديدات العسكرية والابتزاز من قبل الولايات المتحدة استنادا إلى استراتيجية الذراع الطولى التي تتبعها. وفي الآونة الأخيرة، دبرت الولايات المتحدة، ومعها كوريا الجنوبية، مؤامرة لم يسبق لها مثيل في شبه الجزيرة الكورية وأجريتا، بالاستفادة من تلك الفرصة، سلسلة من المناورات العسكرية المشتركة، هي الأكبر على الإطلاق، مناورة تلو الأخرى، بتعبئة قوات نووية ضخمة مما يؤدي إلى تصاعد التوترات إلى أقصى حد.

ومن الأمثلة النموذجية لذلك المناورات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية التي أجريت في البحار الواقعة إلى الشرق والغرب من شبه الجزيرة الكورية خلال الفترة من تموز/يوليه إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وفي تلك المناورات العسكرية المشتركة، حشدت الولايات المتحدة قوات ضخمة لم يسبق لها مثيل ومعدات هجومية متحركة متطورة جدا، مثل حاملة الطائرات جورج واشنطن التي تعمل بالطاقة النووية، مما تسبب في نشوء حالة خطيرة لا نراها إلا عشية اندلاع الحروب.

وهذا الواقع دليل على أن الولايات المتحدة لا تزال مصرة على ألعابها الحربية المميتة والمدمرة للذات والتي عفا عليها الزمن فيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، بدلا من استخلاص العبر الجادة لحربي العراق وأفغانستان اللتين كلفتاها بالفعل خسائر سياسية وعسكرية واقتصادية فادحة.

ثالثا، ترجع الحالة إلى رفض الولايات المتحدة اقتراح إنشاء آلية للسلام في شبه الجزيرة الكورية. ويصادف هذا العام، ٢٠١٠، ذكرى مرور ٦٠ عاما على اندلاع الحرب الكورية. ومع ذلك، فإن شبه الجزيرة الكورية لا تزال في

حالة وقف لإطلاق النار، وهي حالة غير طبيعية. ويعني ذلك أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة لا تزالا عمليا في حالة حرب ضد بعضهما بعضا.

ومن أجل وضع حد لهذا الوضع القائم وبناء الثقة بين البلدين، اقترحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رسميا بدء محادثات في أقرب وقت ممكن بين الأطراف المعنية بغية الاستعاضة عن اتفاق الهدنة العسكرية الكورية بمعاهدة سلام. غير أن الولايات المتحدة لم تأبه باقتراحنا وردت عليه بإجراء تدريبات عسكرية مشتركة مع كوريا الجنوبية تحت الاسم الرمزي ''التصميم الرئيسي/فرخ النسر'' في آذار/مارس ٢٠١٠. وفي أيار/مايو، اختلقت مؤامرة أثارت شكوكا وانتقادات في جميع أنحاء العالم ودفعت الحالة في شبه الجزيرة الكورية إلى حافة الحرب.

والحالة في شبه الجزيرة الكورية في الوقت الحالي تذكرنا، مرة أخرى، بالطابع الخطير لآلية الهدنة الحالية والحاجة الملحة إلى عقد معاهدة سلام. وما دامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وهما طرفا اتفاق الهدنة العسكرية الكورية وطرفا المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية أيضا، توجهان أسلحتهما ضد بعضهما بعضا، فمن الواضح بشكل جلي أنه لا يمكن إزالة انعدام الثقة بين الطرفين أبدا.

وباستمرار الولايات المتحدة في رفض عقد معاهدة السلام حتى اليوم، بعد مرور ٦٠ عاما على توقف الحرب الكورية، فإنها لا تظهر للعالم أجمع سوى أن السلام الذي تتكلم عنه كثيرا لا يعدو كونه لافتة إعلانية وبادرة كاذبة لإخفاء طبيعتها العدوانية. وإذا كانت الولايات المتحدة معنية حقا بالسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، فإنه ينبغي لها أن توقف فورا جميع المناورات العسكرية التي تزيد من تفاقم الحالة وأن تقبل اقتراح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عقد معاهدة سلام.

وكما هو معروف، فإن مصدر التهديدات للسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية ليس سوى الولايات المتحدة. ولولا لم يكن لدينا سياسة سونغون التي أرساها الرفيق كيم جونغ إيل، القائد العظيم لشعبنا، والردع النووي الدفاعي، لكانت شبه الجزيرة الكورية قد تحولت إلى ساحة حرب دموية، ولكان السلام والأمن الإقليميان قد قوضا بشكل خطير.

وكلما تمادت الولايات المتحدة في انتهاج سياسة عدائية وتصعيد التهديدات النووية لسيادة دولتنا ووجودها، ستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية زيادة قوة ردعها للدفاع عن النفس.

**السيد محمد** (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم الدعم الكامل لوفد بلدي في العمل الذي ينتظرنا. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، ومكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة على جهودهما لدعم عمل اللجنة.

وملديف تؤكد من جديد إيمانها بأن الجهود الدولية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار ينبغي أن تظل دائما أولوية قصوى في جدول الأعمال الدولي. ونحن نعتقد بقوة أن الهدف النهائي لهذه الجهود ينبغي أن يركز على أن نوجد بشكل جماعي عالما خاليا من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وعلى الرغم من الخطوات الواسعة التي قُطعت في هذا العام، بما في ذلك الاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن وبدء

نفاذ اتفاقية الذخائر العنقودية، فإنه يتعين بذل المزيد من الجهود لمواصلة الحد من خطر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ونحن نرحب بالجهود التي بذلها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة مؤخرا في التوقيع على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها في نيسان/أبريل باعتباره خطوة أساسية نحو تخفيض البلدين للأسلحة النووية الاستراتيجية.

وملديف تؤيد تماما الجهود الحالية الرامية إلى إنشاء مناطق من الأسلحة النووية ومناطق للسلام بهدف تعزيز الاستقرار والازدهار في عالم خال من خطر الفناء النووي. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد على أهمية اتخاذ تدابير لبناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي باعتبارها عنصرا أساسيا لإنشاء هذه المناطق.

ومنذ أصبحت ملديف عضوا في الأمم المتحدة، ما فتئنا ننبه المجتمع الدولي إلى مختلف مواطن الضعف التي تواجه الدول الصغيرة مثل بلدنا. والدول الصغيرة في كثير من الأحيان لا تتوفر لديها الموارد أو الوسائل للدفاع عن نفسها من التهديدات الناشئة، بما في ذلك الأشكال العديدة والمتنوعة لأنشطة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. ومما يدعو إلى بالغ القلق استمرار آفة الإرهاب عندما ينظر إليها في سياق انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وبجهودنا الجماعية، يجب على المجتمع الدولي كفالة ألا يتحقق هذا الاحتمال المخيف والحقيقي جدا.

ونعتقد بأن التعددية يجب أن تكون القناة الرئيسية للتعاون الدولي لمكافحة انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وبالنسبة للدول الصغيرة، فإن المساعدة في تنفيذ تدابير تحديد الأسلحة وآليات تنفيذ المعاهدات وتبادل المعلومات يشكل ركنا هاما في الامتثال للصكوك الدولية القائمة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار.

وقد شهدت ملديف عملية تحويل كامل لمؤسساتها القانونية والسياسية والأمنية في السنوات الأربع الماضية. ويجري بالفعل صياغة سياسات وطنية لتنظيم تحديد الأسلحة المتصلة بالضمانات الوطنية وتنفيذ تدابير لزيادة الامتثال لالتزاماتنا الدولية. وعلاوة على ذلك، تم إعداد مبادئ جديدة بشأن التعاون الإقليمي وزيادة الجهود للحفاظ على طرق العبور لردع ومنع نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحيازتها. ويحدونا خالص الأمل أن تعزز تلك التدابير أيضا القدرات المحلية لإنفاذ القانون لتجسد إرادتنا السياسية بوصفنا عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي.

ولا تزال ملديف ملتزمة بالحلم الواقعي المتمثل في نزع السلاح العام والكامل. ونحن الآن طرف في المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية لنزع السلاح، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومشاركتنا في تلك الاتفاقيات يدل بوضوح على دعمنا المطلق للدعامتين المتلازمتين لنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل على المستوى الدولي. ونحن نعتقد أن إخلاء العالم من الأسلحة النووية سيجعله عالما آمنا لجميع الدول، كبيرها وصغيرها.

**السيد ويونا ماونغ لوين** (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع رئيسا للجنة الأولى في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. وإنني على ثقة بأن خبرتكم الواسعة والتزامكم القوي بعمل اللجنة الأولى سيصلان بمداولاتنا إلى خاتمة ناجحة. ويتعهد وفد بلدي

بالتعاون الكامل معكم في أداء مهمتكم الهامة. كما نعرب عن تقديرنا لأعضاء المكتب الآخرين.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

وعلى الرغم من حالة الركود والفرصة الضائعة لتحقيق تقدم في جدول أعمالنا لنزع السلاح، فإن الأجواء العالمية المواتية لتخفيض الأسلحة وعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي قد استمرت في عام ٢٠١٠. ويرحب وفد بلدي بالتوقيع على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ولقد جعلنا ذلك نأمل ونتوقع إزالة الأسلحة النووية وإجراء مزيد من الخفض في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ودخول المعاهدة الجديدة حيز النفاذ والتنفيذ الكامل لها مبكرا أمر ضروري، ونأمل أن يتخذ الطرفان التدابير اللازمة لترجمة التزامهما إلى عمل في المستقبل القريب.

ويمثل تعزيز الأمن النووي والحد من خطر الإرهاب النووي خطوتين هامتين في جعل العالم مكانا أكثر أمانا. وفي هذا السياق، يحيط وفد بلدي علما بالالتزامات التي قطعت في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في نيسان/أبريل من هذا العام. ويقدر وفد بلدي الحلول التوفيقية الصعبة التي تفاوض بشأنها الجميع في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في أيار/مايو ٢٠١٠. ويرحب وفد بلدي بالوثيقة الختامية باعتبارها أساسا لاتخاذ خطوات في المستقبل لإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية والاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

وتشكل خطة العمل، التي اعتمدت بالإجماع، دفعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولأهدافها. وستعمل ميانمار مع الدول الأخرى الأطراف من أجل تنفيذها تنفيذا كاملا. وفي الوقت نفسه، نود أن نحث الدول التي لا تزال خارج المعاهدة على الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية.

وقد أتاح الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح الفرصة لنا لاستعراض عمل لمؤتمر نزع السلاح بمشاركة عموم أعضاء الأمم المتحدة على المستوى الوزاري وعلى مستويات أعلى. ونأمل أن يتم اعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١١ وأن يبدأ أعماله الفنية تبعا لذلك.

وبالنسبة لميانمار، فإن نزع السلاح النووي كان ولا يزال في صدارة جدول أعمال نزع السلاح. وفي ذلك الصدد، فإننا سنقدم مرة أخرى مشروع قرارنا التقليدي بشأن نزع السلاح النووي في اللجنة الأولى هذا العام. ويكرر مشروع القرار دعوته للدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تخفض الخطر النووي تدريجيا، وأن تنفذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي بهدف الإزالة التامة لتلك الأسلحة في إطار زمني محدد. ونأمل أن يحظى مشروع القرار بتأييد ساحق من قبل المجتمع الدولي.

تتكون خطة عمل مؤتمر أطراف معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ من التزامات وإجراءات تتعلق بنزع السلاح النووي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويتطلب وضع وتطبيق سياسات تتوافق مع معاهدة عدم الانتشار وجعل العالم خالياً من الأسلحة النووية التخلي بشجاعة عن العقائد النووية القديمة أو العقائد الجديدة التي تشوبها التحفظات أو الاستثناءات.

ويمكن للجهود المتعددة الأطراف أن تضفي زخماً على عملية قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بهذه الخطوات. وفي ذلك الصدد، أود أن أجدد دعوتنا إلى إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح للتفاوض على برنامج ذي مراحل لنزع السلاح النووي يؤدي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وكخطوة مبدئية، ينبغي للمؤتمر، في بداية دورته لعام ٢٠١١، أن ينشئ هيئة فرعية للتعامل مع نزع السلاح النووي.

ويحث وفدي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الامتثال الكامل والفوري لخطة العمل المكونة من ٢٢ نقطة بشأن نزع السلاح النووي، والواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وأكد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وأن من المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تحصل من الدول الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات أمنية لا لبس فيها وملزمة قانونا. ومن شأن هذه الضمانات أن تعزز نظام عدم الانتشار النووي. وترى ميانمار أن ذلك حق مشروع للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تخلت طوعا عن خيارها النووي. والحاجة إلى ضمان هذا الحق في الحصول على ضمانات أمن سلبية وإيجابية من الأهمية بمكان بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وعلى المدى الطويل، لن يخدم التأخير في إبرام صك دولي ملزم قانونا بشأن تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية مصلحة نظام معاهدة عدم الانتشار.

وتعتقد ميانمار أن إبرام معاهدة شاملة بشأن الفضاء الخارجي تحظر اختبار جميع أنواع الأسلحة ونشرها واستخدامها أمر ضروري للحفاظ على المصلحة المشتركة للبشرية جمعاء في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية.

ويحظى قرار الجمعية العامة ٢٨/٦٤ بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بتأييد ساحق من أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك ميانمار. وقد اعترف القرار، من بين أمور أخرى، بأن المفاوضات الرامية إلى وضع ترتيبات دولية لإبرام اتفاق أو اتفاقات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لا تزال واحدة من المهام التي تحظى بالأولوية في مؤتمر نزع السلاح. ووفدي مقتنع بأن الوثيقة CD/1839، التي تتضمن مشروع معاهدة بشأن الفضاء الخارجي، تشكل أساساً جيداً لجهودنا الرامية إلى بلوغ تلك الغاية.

إن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية أمر لا بد منه، ومن شأنه أن يسهم في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي رأينا، لقد تأخرت هذه العملية كثيراً. إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي هدفان مترابطان ترابطاً لا ينفصم. وينبغي ألا نتوقع أن نتمكن من تحقيق أحدهما بينما نحن نعمل على تقويض الآخر. وبهذا المنطق، ترى ميانمار أن المعاهدة المقبلة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو أي أجهزة تفجير نووي أخرى ينبغي أن تغطي المخزونات القائمة والإنتاج المستقبلي على حد سواء.

وستنضم ميانمار إلى توافق الآراء لاعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل لمؤتمر نزع السلاح على أساس جدول أعماله والمسائل الأربع الأساسية، وفقا لنظامه الداخلي. لقد خدم النظام الداخلي للمؤتمر، بما في ذلك قاعدة توافق الآراء، مصلحة الأعضاء جيداً. فمن شأن توافق

الآراء في بداية أي عملية أن يهيئ فرصاً أكبر لنجاح المفاوضات وقبول أوسع بنتائجها النهائية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد دعم ميانمار لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح، وقد تم الاعتراف له بهذا المركز في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. بالإضافة إلى ذلك، نعتقد أيضا أن التشكيلة الفريدة لعضوية مؤتمر نزع السلاح، المكونة من دول نووية وغير نووية، تهيئ للمؤتمر فرصة أفضل للتعامل مع المخاوف الأمنية للجميع.

ومن ناحية أخرى، لقد حان الوقت أيضا للنظر في مسألة توسيع عضوية المؤتمر. ونرحب بالدعوة إلى تعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية المؤتمر في المستقبل القريب.

وأود أن أشكر الأمين العام على إتاحته لنا فرصة تبادل وجهات النظر بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. وقد أعرب الكثيرون عن دعمهم للدور المهم الذي يضطلع به المؤتمر. وإذا كانت هناك حاجة لاستعراض آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، فينبغي القيام بذلك في دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح.

وآمل مخلصا أن يحقق عملنا في اللجنة الأولى النتائج المرجوة، وأن يشكل خطوة إضافية على طريق جعل العالم مكانا أكثر أمانا للعيش فيه.

**السيد علي** (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بالنيابة عن الوفد الماليزي، أن أتقدم بأحر التهاني لكم، سيدي الرئيس، ولمكتبكم، على توليكم مناصبكم في اللجنة الأولى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

في البداية، يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في الجلسة الثانية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل ميانمار في الجلسة الرابعة بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

لقد شهدنا هذا العام العديد من التطورات المشجعة، مثل التوقيع على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وعقد عدة اجتماعات كبرى أو تنظيم مؤتمرات مثل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. ونعتقد أن كل واحدة من هذه التطورات تشكل خطوة تقربنا من تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

وعلى الرغم من هذه التطورات الجديدة، تظهر الإحصاءات أنه لا يزال هناك الآلاف من الأسلحة النووية، سواء الاستراتيجية أو التكتيكية، التي لا تزال باقية على أرض الواقع. وطالما بقيت هذه الأسلحة التي يشكل وجودها تهديدا خطيرا للبشرية وللحياة على ظهر الأرض، فإن الآخرين، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول، سوف يرغبون أيضاً في الحصول عليها. ولذلك نعتقد أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الحل الوحيد لهذه المسألة.

وعلى ضوء تجدد الاهتمام بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، على النحو الذي تعكسه الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، فإن الأمل يحدونا في أن تُنفَّذ التوصيات الواردة فيها بطريقة جيدة التوقيت وفعالة من أجل بلوغ هدف جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. ونتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لإحراز تقدم في جميع هذه المسائل.

وبصورة عرضية، يصادف هذا العام أيضا مناسبة ليست سارة، ألا وهي السنة الثالثة عشرة منذ أن وصل مؤتمر نزع السلاح إلى طريق مسدود بشأن برنامج عمله

السنوي. وبالتالي، فإن انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح يمثل تحركاً قام به الأمين العام في الوقت المناسب، ونحن لا نزال نأمل في أن يتمكن المؤتمر من إيجاد وسيلة للخروج من المأزق الحالي من أجل مواصلة عمله بالصورة الصحيحة.

وكالتزام إضافي بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ستقدم ماليزيا مرة أخرى مشروع قرار بشأن متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. وتقدم ماليزيا مشروع القرار هذا لتذكّرنا بواجبنا في السعي لإجراء مفاوضات بنية حسنة والوصول بها إلى نتيجة تفضي إلى نزع السلاح النووي بكل جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وتدعو ماليزيا جميع الدول للوفاء بهذا الالتزام من خلال بدء مفاوضات متعددة الأطراف تفضي إلى إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن.

وتدعو ماليزيا جميع الدول إلى العمل من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما دول المرفق ٢ التي يمثل توقيعها وتصديقها على المعاهدة ضرورة لدخول المعاهدة حيز النفاذ. ونرحب بالتحول في سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ونأمل أن نرى الولايات المتحدة تصدّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الأمر الذي نعتقد أنه سوف يحفز بلدان المرفق ٢ الأخرى على الانضمام إلى المعاهدة. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بإعلان إندونيسيا عن شروعها في عملية التصديق.

وعلى الصعيد الإقليمي، ماليزيا من الدول الموقعة على معاهدة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونود أن ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تصبح أطرافا في بروتوكول تلك معاهدة في أقرب فرصة ممكنة. وتعتبر ماليزيا إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، المنشأة بموجب معاهدة تلاتيلولكو، ومعاهدة راروتونغا، ومعاهدة بانكوك، ومعاهدة بليندابا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، فضلا عن إعلان منغوليا مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، خطواتٍ إيجابيةً نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي.

وتؤيد ماليزيا أيضا إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويحدونا الأمل في أن يبذل مقدمو مشروع القرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط جهودا جادة لتحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وسوف يوفر المؤتمر الإقليمي الذي سيعقد في عام ٢٠١٢ قوة الدفع اللازمة لاتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، نجدد الدعوة إلى إسرائيل، كونها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط غير الموقعة على معاهدة عدم الانتشار النووي، لأن تنضم فورا إلى معاهدة عدم الانتشار. وسوف يكون ذلك تدبيرا مهماً لبناء الثقة، وسوف يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز السلم والأمن في الشرق الأوسط.

وترى ماليزيا أن على جميع الدول أن تلتزم بالمبادئ الأساسية المتصلة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويجب على الدول أن تمارس الشفافية الكاملة في برامجها النووية، وأن تخضع هذه البرامج بصورة كاملة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تكسب ثقة المجتمع الدولي واطمئنانه بشأن الطبيعة السلمية لبرامجها النووية. وفي هذا الصدد، ترى ماليزيا أيضا أنه ينبغي حل القضية النووية

الإيرانية من خلال الحوار والمفاوضات، مع التحلي بالصدق والاحترام المتبادل.

وتمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، عملت ماليزيا على إعداد قانون شامل يحكم ضبط الصادرات من الأصناف الاستراتيجية. وقد توجت جهودنا لتأمين التجارة ضد تسلل الإرهابيين بإصدار قانون التجارة الاستراتيجية لعام ٢٠١٠ الذي ينص على مراقبة التصدير والنقل من سفينة إلى أخرى والعبور والسمسرة في الأصناف الاستراتيجية، بما في ذلك الأسلحة والمواد ذات الصلة، والأنشطة الأخرى التي يمكن، أو يُخشى، أن تسهل تصميم وتطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، وتوفير الوسائل الأخرى المتصلة بها، بما يتفق مع الأمن القومي لماليزيا والتزاماتها الدولية.

تؤيد ماليزيا أيضاً الدعوة إلى الانضمام العالمي لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير هذه الأسلحة والامتثال لأحكامها. وتتعهد ماليزيا بتسهيل أقصى قدر ممكن من تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية بشأن استخدام العوامل البيولوجية والتكسينية لأغراض سلمية، والمشاركة في ذلك. وتمشياً مع المادة الرابعة من الاتفاقية، تعكف ماليزيا حاليا على وضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون الأسلحة البيولوجية، الذي سيكون جزءا من إطار العمل التشريعي لماليزيا الذي يكفل التنفيذ الفعال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، تعمل ماليزيا بشكل وثيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأطراف الأخرى على تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية. ونحن نرى أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تضطلع بدور مهم في القضاء على تهديدات الإرهاب العالمي.

ومن جانبنا، وضعت ماليزيا قوانين وإجراءات ولوائح إدارية ملائمة وصارمة من أجل الرقابة الفعالة على إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلاً عن الرقابة على تصدير هذه الأسلحة واستيرادها، وعبورها، وإعادة تحويلها، بهدف منع تصنيعها بصورة غير مشروعة والاتجار غير المشروع بها أو تحويلها إلى متلقين غير مأذون لهم. وفي هذا الصدد، نؤيد برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يهدف إلى منع انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها أو الحد من ذلك.

ونؤيد بقوة الجهود الدولية والإنسانية لحظر الألغام المضادة للأفراد، وندعو الدول الأخرى، لا سيما دول منطقة جنوب شرق آسيا، إلى أن تحذو حذونا بأن تصبح أطرافاً في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي، سيدي الرئيس، بإعادة تأكيد التزام ماليزيا بنزع السلاح العام والكامل. ويظل وفدنا على استعداد للعمل معكم ومع الدول الأعضاء الأخرى من أجل تحقيق نتائج إيجابية وناجحة لهذه الدورة للجنة الأولى.

**السيد حبيب** (لبنان): بدايةً، أهنئكم على رئاستكم لأعمال اللجنة الأولى، وأؤكد على تعاون وفد بلدي لإنجاح أعمال هذه الدورة.

ونعرب عن تأييدنا لمضمون البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد شهد هذا العام الكثير من التطورات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسلح، كان أبرزها توقيع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على معاهدة جديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية؛ والنتائج المرضية التي توصل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي؛ وأخيراً

الاجتماع الرفيع المستوى الذي دعا إليه الأمين العام على هامش أعمال هذه الدورة بغية تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح.

يرحب وفدي بهذه التطورات الإيجابية، ويدعو الأسرة الدولية إلى المضي قدماً في توظيف هذا الزخم في الاتجاه الذي يدفع نحو تحقيق آمال شعوبنا في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ويرى لبنان أن أقصر الطرق لتحقيق هذا الهدف يتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. غير أن ما يحول دون ذلك هو رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وإخضاع منشآتها النووية إلى التفتيش الدولي في إطار نظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويرحب لبنان بخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر أطراف معاهدة عدم الانتشار النووي لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، ويعتبر أن انعقاد مؤتمر عام ٢٠١٢ من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، وفرصة مفصلية سوف تبين جدية النيات ولا ينبغي تضييعها.

لا يجب أن تكون الدعوات إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية على حساب الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير الأبحاث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية، بدون تمييز ولا انتقائية، على اعتبار أن هذا الحق هو أحد الركائز الأساسية الثلاث للمعاهدة، وهي نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي.

ونؤكد على أهمية التزام جميع الدول الأعضاء بوضع ضوابط محلية ترمي إلى منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

لقد اختار لبنان مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة درعاً واقياً لحمايته. ومن هذا المنطلق، كان من أوائل الدول التي انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار. كما وقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مساهمة منه في التسريع بدخول هذه المعاهدة حيز النفاذ.

وكيف يمكن أن يكون لنا خيار آخر؟ فلبنان لا يزال يدفع ثمناً غالياً جراء عشرات الآلاف من الألغام المضادة للأفراد التي زرعتها إسرائيل في الجنوب اللبناني، وأكثر من مليون قنبلة عنقودية ألقتها خلال حربها على لبنان عام ٢٠٠٦، وهي منتشرة في مناطق جنوب لبنان كافة، وقد أدت إلى مقتل وتشويه الكثير من المدنيين اللبنانيين، بينما ما زالت إسرائيل تمتنع عن تسليم خرائط الألغام التي زرعتها، والقنابل التي رمتها على الجنوب اللبناني. وكيلا تتكرر هذه المأساة مع دول أخرى، وجد لبنان عام ٢٠٠٨ مصلحة في الانخراط في مسار أوسلو، والتوقيع على الاتفاقية الدولية لحظر استعمال القنابل العنقودية باعتباره دولة متضررة من الاستخدام العشوائي للذخائر العنقودية. ويعتبر لبنان دخول الاتفاقية حيز النفاذ في الأول من آب/أغسطس الماضي حدثا تاريخيا هاماً في مسيرة تحريم مختلف الأسلحة التي تتسبب بأذى للمدنيين الأبرياء، ونغتنمها مناسبةً لدعوة الدول كافة إلى الانضمام إلى الاتفاقية.

إن معالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، التي تعتبر وقوداً للصراعات، أمر أساسي. لذلك ندعو إلى استمرار العمل الذي تحقق حتى الآن في إطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاقية شاملة وملزمة مع تأكيدنا على أهمية معالجة جذور الأزمات لا سيما التي مصدرها الاحتلال الأجنبي.

وأختم بالإعراب عن أملي أن تنتهي أعمال هذه الدورة بدفعٍ جديد لآليات نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتفعيل عمل هذه اللجنة ونتائجها.

**السيد الشيباني** (قطر): أهنئكم بدايةً، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أتوجه بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين، متمنياً لكم كل النجاح والتوفيق في مهمتكم، ومؤكداً لكم باسم وفد دولة قطر تعاوننا التام معكم على إنجاح أعمال هذه اللجنة.

وأود أن أضم صوتي لبيان إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد تعاظم القلق الدولي جراء الخطر المتزايد عبر العقود الماضية لانتشار الأسلحة النووية والتي أدى التعامل معها بسياسات انتقائية غير عادلة إلى تكديس كميات مرعبة منها، بالإضافة إلى تطوير أسلحة فتاكة جديدة يجري استحداثها في العديد من الدول، من دون مراعاة لمعاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية.

فيبدو أن بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية لا تنظر بجدية إلى التزامها بنزع السلاح النووي، بل تتعمد الإخلال بالتزاماتها الدولية في مضمار عدم الانتشار النووي، وتتجاهل وعودها التي قطعتها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وأكبر دليل على الخلل المذكور هو استمرار تعاون بعض الدول النووية مع إسرائيل في المجال النووي. بل وأخطر من ذلك قيام عدد من الدول الأعضاء في المعاهدة بمنح استثناءات للدول غير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار النووي بدون أن تتوفر لديها السلطة القانونية لاتخاذ القرار منفردة، مما يتعارض مع الالتزامات بموجب المعاهدة ومقررات مؤتمرات استعراضها.

لا تزال منطقة الشرق الأوسط المثال الصارخ على قصور فاعلية معاهدة عدم الانتشار النووي في تحقيق الأمن لأطرافها، إذ إنها المنطقة الوحيدة التي لم تشهد جهوداً دولية لإخلائها من الأسلحة النووية، وذلك أمر يشجع إسرائيل على حيازة قدرات نووية عسكرية خارج أي رقابة دولية. وهنا، يجدر التحذير من مخاطر الصمت الدولي تجاه مواقف إسرائيل التي انتقلت من سياسة الغموض النووي إلى التصريح علناً بامتلاك أسلحة نووية وسط صمت المجتمع الدولي وقبوله لهذا الوضع الشاذ الذي دام طويلاً وأفقد شعوب المنطقة إيمانها بفكرة عدم الانتشار النووي، وشجع على إحياء سباق التسلح، بالرغم من انعكاسات ذلك على السلم والأمن والدوليين.

من التحديات الأخرى في مجال نزع السلاح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والإخفاق في استعراض هذه المشكلة بشكل مهني بسبب غض الطرف عن مسؤولية بلدان المنشأ التي تصدر الملايين من تلك الأسلحة بدون قيود أو رقابة كافية على التصدير.

ومما يثير قلقنا العميق أيضاً انتشار الألغام الأرضية والذخائر العنقودية كتلك التي زرعتها إسرائيل في جنوب لبنان، ولا تزال تقتل المدنيين وتصيبهم بعاهات دائمة. ولذلك فقد قمنا بالتوقيع على إعلان ولنغتون للذخائر العنقودية الصادر عن مؤتمر دبلن وندرس الانضمام لاتفاقية حظر الذخائر العنقودية.

إن دولة قطر حريصة على تعزيز معاهدة عدم الانتشار النووي وتفعيل الركائز التي تستند إليها المعاهدة، وهي عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونؤكد في هذا الخصوص على عدم جواز المساس بحق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وعدم وضع

العقبات أمام الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة في سعيها لتطوير قدراتها النووية للأغراض السلمية.

وندعو إلى حل الخلاف حول قضية الملف النووي الإيراني بالوسائل السلمية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما تؤكد دولة قطر على أهمية اتخاذ تدابير فعالة تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين مع الأخذ في الاعتبار مبادئ حق الدول في اقتناء وسائل الدفاع عن النفس وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والنظر إلى خصوصية كل دولة فيما يتعلق بالأمن والدفاع.

كما تؤكد دولة قطر على أهمية اتخاذ تدابير فعالة تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين مع الأخذ في الاعتبار مبادئ حق الدول في اقتناء وسائل الدفاع عن النفس وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والنظر إلى خصوصية كل دولة فيما يتعلق بالأمن والدفاع.

خلافا لما قد يظنه البعض ورغم الجهود الدولية التي تم بذلها خلال السنوات الأخيرة وعقد العديد من المؤتمرات والمنتديات في الأمم المتحدة التي أجمعت على ضرورة التقليل من الإنفاق العسكري للحفاظ على الاستقرار الإقليمي والدولي، فقد شهدت السنوات الخمس الأخيرة ارتفاعا غير مسبوق في الإنفاق العسكري العالمي خاصة فيما يتعلق باقتناء الأسلحة التقليدية. فحسب آخر الإحصائيات المتاحة، فقد ارتفع حجم الإنفاق العسكري بنسبة ٢٢ في المائة خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤، مما يدل على الارتفاع المقلق في وتيرة التسلح في العديد من مناطق العالم، بما في ذلك المناطق التي لا تقع تحت أي تهديد عسكري.

وفي هذا السياق، نعرب عن دعمنا التام للتدابير الأحادية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تم اتخاذها بهدف تخفيض الإنفاق العسكري، الأمر الذي يسهم في تعزيز الأمن والسلم الإقليمي والدولي. كما ندعو إلى الالتزام الكامل والتنفيذ الأمثل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وندعو إلى ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بالتمسك بهذا الصك الهام وتوفير الدعم الدولي الكامل له.

وأخيرا، نؤكد على ضرورة الاعتراف بأولوية نزع السلاح النووي على جدول أعمال نزع السلاح وعلى ضرورة تحلي الدول الأعضاء بالمرونة والإرادة السياسية من أجل التوصل إلى الأهداف المشتركة، مع العلم بأنه لن يتم ذلك إلا بتنفيذ التعهدات والاتفاقيات من قبل الدول الأعضاء والابتعاد عن تسييس أعمال آلية نزع السلاح.

**السيد أورغيل** (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): يهنئكم وفد بلدي، سيدي، على رئاستكم لهذه اللجنة ويؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين في قيادة هذه الدورة نحو التوصل إلى نتائج مثمرة.

لقد شهدنا في هذا العام تقدما كبيرا في الجهود الرامية إلى تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ومما يدل على ذلك التقدم توقيع روسيا والولايات المتحدة على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وعقد أول مؤتمر قمة للأمن النووي ومؤتمر الاستعراض الناجح لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

فقد وافق مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار على خطط عمل شاملة واستشرافية بشأن الركائز الثلاث جميعا للمعاهدة، وهي خطط لا ينقصها سوى التنفيذ الحثيث من قبل الدول الأعضاء لترجمة هذا الزخم المتجدد في مجال نزع السلاح إلى نتائج ملموسة، ينتظر أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية. ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا على دعمنا لخطة الأمين العام المؤلفة من خمس

نقاط لإخلاء العالم من الأسلحة النووية، ويثني على الجهود التي تقودها حكومتا اليابان وأستراليا لتعزيز نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار.

ويفخر بلدي، على وجه الخصوص، بإسهامه في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره عن طريق تعزيز مركزه منذ زمن بعيد كدولة خالية من الأسلحة النووية. ويحظى مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية باعتراف دولي كامل، وهو ما يشهد عليه، ضمن أمثلة أخرى، الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي التي رحبت بإعلان منغوليا عن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية وأعربت عن دعمها لجهود منغوليا لتوطيد وتعزيز ذلك المركز. كما أعرب المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، المعقود في نيسان/أبريل، عن دعمه الكامل لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإعادة التأكيد على دعم حكومة بلدي القوي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والترحيب بالإسهام الهام لها في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشاره وفي تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأود أيضا أن أعرب عن ارتياح حكومة بلدي للتقدم المحرز في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار بخصوص القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥.

تعتبر منغوليا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ذات أهمية حيوية لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ونرحب بالتزام الولايات المتحدة وإندونيسيا بالتصديق عليها، مما يعزز آفاق تصديق المزيد من الدول عليها، وبالتالي دخول المعاهدة حيز النفاذ مبكرا. وتؤيد منغوليا البيان الوزاري الذي صدر عن الاجتماع الوزاري الذي عقد مؤخرا للدفع باتجاه دخول المعاهدة حيز النفاذ. ومن جانبنا، فقد استضفنا في وقت سابق من هذا العام حلقة عمل إقليمية بشأن المعاهدة، بدعم من الأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لتعزيز أهداف المعاهدة.

ومنغوليا تتطلع إلى إيجاد حل جدي للمأزق في مؤتمر نزع السلاح وتثني على جهود الأمين العام الرامية إلى تنشيط أعمال المؤتمر. ونرى أن المؤتمر لا يزال أفضل مكان لإجراء المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. ولكننا نعتقد أيضا أنه بالنظر إلى الحالة الراهنة، ينبغي استكشاف السبل الممكنة لتنشيط المؤتمر من أجل إحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتعتقد حكومة بلدي أيضا أن دور المجتمع المدني في المناقشات بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح يمكن أن يوفر منظورا قيما. وفي غضون ذلك، نأمل أن يستفيد المؤتمر من الزخم المتجدد لنزع السلاح وأن يتجاوز المأزق ويبدأ أعماله الموضوعية بشأن القضايا الجوهرية المعروضة عليه.

ومنغوليا تدعم العمل القيم جدا الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال الضمانات والتحقق، وفي مساعدة البلدان في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك من خلال التعاون التقني. وتجدد الاهتمام بالطاقة النووية يلقي مسؤولية إضافية على عاتق الوكالة لتعزيز عملها بشأن السلامة والأمن النوويين وأسلم الاستخدامات للطاقة النووية والتطبيقات النووية. ومنغوليا توسع نطاق تعاونها مع الوكالة في مجالات الطب الإشعاعي والزراعة وتنمية الموارد البشرية. ونسعى أيضا إلى الحصول على مساعدة الوكالة ودعمها في استكشاف وتطوير مواردنا من اليورانيوم، وذلك بهدف تعزيز أهدافنا الإنمائية.

وحكومة بلدي تتطلع إلى اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وهو يتيح الفرصة لنا للدخول في مناقشات حول سبل تعزيز الاتفاقية في الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر الاستعراض في عام ٢٠١١. وترحب حكومة بلدي بنتائج الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين بشأن برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونحن ملتزمون بتقديم تقريرنا الطوعي قبل مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٢. ونرحب أيضا بالبداية الناجحة للعملية التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، ونهنئ الدول الأطراف على بدء نفاذ اتفاقية الذخائر العنقودية.

إن منغوليا ليست طرفا في اتفاقية حظر الألغام حتى الآن، ولكن سياسة حكومة بلدي تقوم على تمهيد طريق الانضمام للاتفاقية عبر نهج تدريجي ينطوي على تعديل التشريعات للسماح بالإفراج عن مخزوناتنا والبدء في تدميرها وكفالة التمويل لذلك التدمير. وقبل بضعة أيام فحسب، أعاد رئيس وزرائنا التأكيد على التزام منغوليا بالانضمام إلى الاتفاقية.

وكما فعلنا كل سنتين خلال الأعوام السابقة، ستقدم منغوليا إلى الدورة الحالية للجنة الأولى مشروع قرار بعنوان ”الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية“. وفي هذا العام، يجسد مشروع القرار نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار فيما يتعلق بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وندعو الدول الأعضاء إلى دعم مشروع قرارنا، كما فعلت في الماضي.

**السيد أوبيندزا** (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): لقد أُنشئت الأمم المتحدة في أعقاب واحدة من أفظع المآسي الإنسانية. وعانت البشرية، مرة أخرى في تاريخها، من دمار لا مثيل له بسبب أشد الأسلحة فتكا. وبالتالي، فقد جرى تكريس صون السلم والأمن الدوليين باعتباره هدفا أساسيا لمنظمتنا منذ اللحظات الأولى لإنشائها. وهذا الهدف، المنصوص عليه في المادة ١ من الميثاق، يجعل من ذلك المبدأ المحرك لمهمتها بصورة عملية.

ويقع على عاتق اللجنة الأولى، وهي مسؤولة عن قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، الاضطلاع بالمهمة الجسيمة المتمثلة في بث الروح في أعمال الجمعية العامة لبلوغ هذا الهدف.

غير أن تحديات جديدة أدت حاليا إلى توسيع نطاق الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، متجاوزة الخطر التقليدي المتمثل في تكديس الأسلحة وسباق التسلح المحموم الذي واجه الأمم المتحدة في بداياتها الأولى ووسم حقبة الحرب الباردة.

ووفد بلدي يهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة ويود أن يؤكد لكم دعمه واستعداده لمساعدتكم في هذه المهمة الصعبة للغاية.

وأود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلت به إندونيسيا في الجلسة الثانية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وأن أشير إلى تأييده الكامل للبيان الذي أدلت به نيجيريا في نفس الجلسة بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. والمواقف المنصوص عليها في هذين البيانين بشأن القضايا الرئيسية في جدول أعمال لجنتنا تتماشى مع تطلعات شعب وحكومة الكونغو إلى عالم أكثر أمنا، عالم مزدهر متحرر من خطر الأسلحة ويعيش في تضامن.

ولذلك، يجب أن نلاحظ التناقض الحالي في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بالأسلحة النووية على الرغم من آثارها المعروفة والتي لا يمكن تصورها على البشرية، نظرا للتحديات الأكثر إلحاحا بكثير التي تواجهنا في تلبية

الاحتياجات الأساسية لشعبنا. ويمكن استثمار الموارد التي سيفرج عنها نزع السلاح، كما نعلم جميعا، في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ويؤكد وفد بلدي مجددا تصميمه على العمل جنبا إلى جنب مع الدول المحبة للسلام لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل. ونعيد أيضا التأكيد على تمسكنا بالاضطلاع بمسؤولياتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن تعزيز النظام الذي أنشأته، وندعو جميع الأطراف إلى التصرف بالمثل وبحسن نية.

ولذلك، فإننا نرحب بنتائج المؤتمر الثامن لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، الذي عقد في الفترة من ٣ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠ هنا في نيويورك، بما في ذلك اعتماد المشاركين فيه بتوافق الآراء للوثيقة الختامية التي تنص على الإجراءات التي يتعين اتخاذها في إطار الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، ولا سيما قرار عقد مؤتمر قبل حلول عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن شأن هذا الهدف، في حالة تحقيقه، أن يعزز مناخ من الثقة يمكن على أساسه بناء سلام دائم في هذه المنطقة التي تئن منذ فترة طويلة جدا تحت وطأة صراع طال أمده.

ومن الواضح أن الزخم الذي ولدته أكبر القوى النووية من المحتمل أن يعزز مناخا مؤاتيا للمفاوضات في ميدان نزع السلاح. ووفد بلدي، الذي يرحب بهذا التطور، يأمل أن يؤدي ذلك إلى إحراز تقدم ملموس وأكبر بشفافية وداخل إطار متعدد الأطراف أكثر انفتاحا.

وفي هذا المقام، من الملائم تسليط الضوء على أن نزع السلاح الشامل والعام، الذي ينبغي لنا جميعا العمل في سبيله، هو أحد أضمن السبل لتحقيق السلام والأمن الدوليين الدائمين. ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري أن يبذل المجتمع الدولي بأسره جهودا مستمرة تقودها إرادة سياسية حقيقية. والتحديات كثيرة. بيد أن الدول، نظرا للمخاطر التي تواجهها والتزاماتها الدولية، تتحمل المسؤولية الأساسية عن الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها.

والكونغو، من جانبها، بالإضافة إلى الالتزامات الإقليمية والدولية التي قطعتها على نفسها، تسعى جاهدة إلى تنفيذ برامج تدمج عمل المجتمع الدولي من خلال صكوك مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وقد اتُخذت تدابير أخرى على الصعيد الوطني لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مكافحة فعالة.

وقد ثبت أن التزام الأمم المتحدة بتحقيق السلام والأمن الدوليين كشف عن أبعاد أخرى لعملياتها. ويود وفد بلدي أن يؤكد هنا على أهمية وجدوى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز السلم والأمن، لا سيما في ميدان نزع السلاح. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بالدور الذي تقوم به المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح، وخاصة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في لومي، ويرحب بالتعاون الذي يتطور بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ميدان صون السلم والأمن في أفريقيا.

وفي ذلك الصدد، يجب علينا أيضا أن نعرب عن التقدير للدور الذي تضطلع به لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في تعزيز الثقة بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط

أفريقيا ورواندا وفي منع الصراعات وتعزيز السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

وقد اعتمد الاجتماع الوزاري الثلاثون للجنة الاستشارية الدائمة، المعقود في نيسان/أبريل في كينشاسا، اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها. ويسهم ذلك الاعتماد في الزخم والإرادة السياسية للدول الأعضاء للعمل معا في إطار تلك الهيئة. وهدف اللجنة هو تشجيع تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار والتنمية في منطقتنا دون الإقليمية المتضررة من الصراعات منذ فترة طويلة.

وتستضيف برازافيل في الشهر القادم، في الفترة من ١٥-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة الاستشارية الدائمة، الذي ستوقع خلاله الدول الإحدى عشرة الأعضاء رسميا على الاتفاقية، في جملة أمور أخرى. وستستعرض الدول أيضا الحالة الجيوسياسية في المنطقة دون الإقليمية بهدف تعزيز الدبلوماسية الوقائية ودراسة التهديد الجديد الذي تشكله القرصنة قبالة ساحل المحيط الأطلسي. وأود أن أحث مجددا الدول الأعضاء وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم لأنشطة اللجنة، لكفالة استتباب السلام والأمن بطريقة دائمة في وسط أفريقيا.

ومن الواضح أن هناك تحديات كثيرة يجب علينا التصدي لها لتحقيق نزع السلاح العام الكامل. وأهدافنا النهائية كثيرة ومعقدة أيضا.

إنها تدعونا إلى القيام بعمل مشترك، مستوحى من إرادة سياسية حقيقية، مشكل ضمن إطار بناء متعدد الأطراف، ومدعوم من قبل جميع الجهات الفاعلة في مجتمعاتنا المختلفة وجميع أصحاب المصلحة. وبتلك الطريقة فقط نستطيع جميعاً أن نحرز تقدماً نحو تحقيق الأهداف النبيلة المتمثلة في السلم والأمن للجميع.

**السيد الجعفري** (سوريا): سيدي الرئيس، يسعدني أن أتقدم إليكم بأحر التهاني على الثقة التي حظيتم بها بانتخابكم رئيساً للجنة الأولى. كما أود أن أهنئ أعضاء مكتبكم، وأن أشكر السيد سرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على كلمته الشاملة ودوره البناء في دعم أعمالنا.

كما يؤيد وفدي ما جاء في بيان مندوب إندونيسيا الموقر، بالنيابة عن دول حركة عدم الانحياز.

تتعاظم وتزداد التحديات القائمة جراء خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية منها، ويتعاظم القلق الدولي أكثر فأكثر جراء وجود كميات مرعبة من هذه الأسلحة لدى بعض الدول، ممن لا يزالون يجاهرون بإمكانية استخدامها بغية تحقيق أهداف ومكاسب سياسية.

لقد حددت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨ أولويات المجتمع الدولي بالعمل الجاد نحو نزع السلاح النووي. ووضعت الوثيقة هذه الأولويات في جدول أعمال محدد يتناوله مؤتمر نزع السلاح. إلا أن عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض القوى النافذة، وقلب سلم الأولويات، قد أعاقا تنفيذ تلك الجهود الدولية، الأمر الذي أدى، كما هو معروف، إلى شلل المؤتمر وإيقافه عن سعيه نحو تحقيق المسؤوليات المنوطة به بفعل الازدواجية واستثناء بعض الدول من آليات التوافق الدولي بشكل استفزازي.

وما زالت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تعمل جاهدة لإدارة آليات ضبط انتشار الأسلحة النووية بطريقة ملتوية تخدم مصالحها الضيقة ومصالح حلفائها على حساب الأمن والسلم الدوليين. وهذا ما أكدته تصريحات

بعض ممثلي هذه الدول، وهي التصريحات التي تربط التزامهم بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار بما أسموه أمنهم القومي وأمن حلفائهم، وهو مفهوم جديد ينتهك التوافق الدولي حول نزع السلاح النووي ومنع الانتشار، ويسعى إلى مقاربة تمييزية كفيلة بتقويض هذا التوافق.

ولقد فات على هؤلاء أن صون الأمن الوطني حق لجميع دول العالم يكفله ميثاق الأمم المتحدة، وليس ميزة للبعض يبررون بها تحايلهم على مبدأ عدم الانتشار النووي وتطبيقهم لمعايير مزدوجة أصبحت تشكل عقبة أمام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولتأكيد وجاهة ما نقول نذكر بقيام بعض الدول النووية بتزويد إسرائيل بالتكنولوجيا النووية المتطورة على مدى عقود من الزمن، واستمرار هذه الدول نفسها في حماية الاستثناء النووي الإسرائيلي بشكل يخالف التزامات تلك الدول بموجب أحكام معاهدة عدم الانتشار، الأمر الذي أتاح، كما هو معروف، لإسرائيل تصنيع وإنتاج أسلحة نووية ووسائل إيصالها بما يهدد أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط برمتها.

إن خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ محدودة وغير كافية. إذ إن الكثير من الإجراءات العملية الواردة فيها قد بنيت على أنها آمال وتطلعات مائعة. وفي هذا الصدد، يعرب بلدي عن قلقه البالغ لعدم تمكن مؤتمرات استعراض المعاهدة حتى وقتنا هذا من وضع برنامج زمني محدد وملزم للدول الحائزة للأسلحة النووية للتخلص الكامل من الترسانات النووية الموجودة لديها سعياً وراء تحقيق الهدف الأساسي من المعاهدة، وهو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

إن ما صدر عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠ ”استنتاجات وتوصيات بشأن إجراءات المتابعة“، وبالأخص في القسم الرابع منه المتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، يدعونا للتأكيد على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وذلك من خلال ضرورة الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير حائز على الأسلحة النووية، أسوةً بجميع دول المنطقة، وإخضاع جميع منشآتها النووية وجميع نشاطاتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، وقرار الوكالة الدولية GC(53)/17 لعام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى القرارات الأخرى ذات الصلة.

وهنا يجدر التحذير من مخاطر استمرار الصمت الدولي تجاه مواقف إسرائيل التي انتقلت من سياسة الغموض النووي إلى التصريح علناً بامتلاك أسلحة نووية والتهديد باستخدامها، وذلك وسط صمت مستغرب يؤكد تواطؤ بعض الدول في حماية إسرائيل من عواقب تنصلها من الالتزامات الدولية ذات الصلة ورعايتها لهذا الوضع الشاذ الذي دام طويلاً، وأفقد منظومة عدم الانتشار النووي، المتمثلة في معاهدة عدم الانتشار، مصداقيتها.

في ضوء ذلك نتساءل هل حان الوقت لوضع سقف زمني لتنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، أم أننا سنلتف على ذلك بشرط مسبق آخر يدعى تحقيق عالمية المعاهدة بدون انضمام إسرائيل إلى هذه العالمية، أو في التحقيق الكامل لالتزام الدول النووية بأحكام المادة السادسة من المعاهدة، أم أننا سنستمر في الترقب لعل الأمم المتحدة تصل إلى حل لا يتسبب في أي إزعاج لإسرائيل، وإقناعها بالحسنى بضرورة الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار متى شاءت هي وما ارتأت أن الظروف مؤاتية لها.

يؤكد بلدي على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي وفقاً لأحكام

المادة الرابعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي بالحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها وتوظيفها للأغراض السلمية بالتعاون مع الوكالة الدولية. ويعارض بلدي أي محاولة لتفسير النصوص بشكل ينتقص من هذا الحق أو يقيد استخدامه.

إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد لبحث قضايا نزع السلاح. ومن الأهمية بمكان احترام أنظمة المؤتمر وقواعده الإجرائية التي تشكل أساساً لا بد منه لنجاح أي عمل قد يتم التوافق عليه. ونؤكد على ضرورة أن يكون برنامج العمل القادم للمؤتمر متوازناً وشاملاً، على أن يتضمن ذلك البرنامج تشكيل هيئات فرعية للتفاوض بشأن برنامج للأسلحة النووية إزالة كاملة وفقاً لجدول زمني محدد وملزم وغير مشروط، إضافة إلى التفاوض لوضع وثيقة ملزمة قانوناً وغير مشروطة تهدف إلى توفير ضمانات أمن سلبية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها، وكذلك التفاوض حول منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وحظر إنتاج المواد الانشطارية.

**السيد موغويا** (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم لتولي قيادة عمل هذه اللجنة. وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل وتعاونه.

يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وتولي أوغندا أهمية كبيرة لنزع السلاح وعدم الانتشار وتلتزم بالجهود الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد.

لقد تحققت إنجازات كبيرة هذا العام، بما في ذلك المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا. ونرحب بالنتائج الناجحة التي خرج بها مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أيار/مايو ٢٠١٠. ومن المهم تكثيف الجهود المنسقة من أجل تنفيذ خطة العمل التي اقترحها الأمين العام.

ولا تزال الأسلحة النووية تشكل تهديدا خطيرا للبشرية. ولا يمكننا تحقيق السلم والأمن الدائمين إلا باتخاذ خطوات ملموسة وعملية نحو نزع السلاح والقضاء على الأسلحة النووية.

وفي جلسة قمة تاريخية لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر من العام الماضي (الجلسة ٦١٩١)، اعتمد قادة العالم إعلانا تناول القضاء على أسلحة الدمار الشامل، واتخاذ إجراءات متضافرة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن الضروري البناء على هذه الجهود وهذا الزخم لتحقيق مزيد من التقدم في عملية نزع السلاح برمتها.

بيد أننا نشعر بخيبة أمل من وتيرة العمل في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. ونعتقد أن الوفود المشاركة في اللجنة الأولى المجتمعة هنا يمكنها حشد الثقة اللازمة لإحراز تقدم على طريق تحقيق الأهداف المرجوة. وفي مسائل مثل التهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية، والتي تؤثر على وجودنا في حد ذاته، لا ينبغي السماح لأي دولة بعرقلة مصلحة المجتمع الدولي بأسره.

وعلى الرغم من أن الأسلحة التقليدية لا تملك نفس القدرة على التدمير التي تملكها الأسلحة النووية، فقد رأينا في أجزاء كثيرة من العالم حجم المعاناة والدمار اللذين تسببت فيهما. واستخدام الأسلحة الصغيرة في الصراعات،

والجريمة المنظمة، وأعمال القرصنة له تأثير سلبي على البلدان والأقاليم وعلى السلم والأمن الدوليين.

ولأفريقيا تجارب مريرة بسبب النزاعات التي طال أمدها بسبب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتقوم دول منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي بتنفيذ استراتيجية تعزز وتكمل الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية لمنع ومكافحة انتشار الأسلحة غير المشروعة. وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة لدعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية لنزع السلاح . فثمة حاجة إلى المزيد من الجهود الجماعية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي الختام، ترحب أوغندا بتجدد الاهتمام العالمي بضرورة إحراز المزيد من التقدم نحو نزع السلاح وعالم خال من الأسلحة النووية. ويجب دعم إطار نزع السلاح وعدم الانتشار بنظام قوي للتحقق والامتثال والتنفيذ الكامل. ويتطلب ذلك إرادة سياسية قوية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لتفكيك ترساناتها، والعمل معا لكفالة الامتثال التام.

وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يعززا الدعم المقدم لمبادرات وجهود نزع السلاح الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية. ومن المهم أن يوافق هذا الاجتماع على النتائج والقرارات التي من شأنها أن تساعد في إحداث اختراق وتنقل عملية المفاوضات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار إلى مستوى آخر.

**السيد بنيتيز بيرسون** (كوبا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وبقية أعضاء المكتب على انتخابكم لقيادة عمل هذه اللجنة.

تؤيد كوبا تأييدا تاما البيانين اللذين أدلت بهما خلال هذه المناقشة إندونيسيا، في الجلسة الثانية، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وشيلي، في الجلسة الرابعة، بالنيابة عن مجموعة ريو.

بينما يعاني الملايين من الناس من آثار أسوأ أزمة اقتصادية ومالية منذ الكساد العظيم، وأربعة أخماس البشرية يعانون من التخلف والفقر، نجد أن النفقات العسكرية العالمية تستمر في النمو بوتيرة مذهلة. في السنوات العشر الماضية، زادت هذه النفقات بنسبة ٥٠ في المائة، وبلغت الآن ١ ٥٣١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، وهو رقم يعادل أضعاف المبلغ المخصص للمساعدات الإنمائية الدولية. وليس من المبرر في عالم اليوم إنفاق المزيد من الأموال على زيادة وسائل شن الحرب وتخصيص الأقل لتعزيز الحياة والتنمية.

وقد أوضح الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، المعقود قبل أيام قليلة، أن معظم البلدان لن تكون قادرة على بلوغ هذه الأهداف المتواضعة. فهي ببساطة لا تملك الموارد اللازمة لفعل ذلك.

واليوم، باستخدام الموارد المخصصة للأسلحة، يمكن، من بين أمور أخرى، إطعام الجائعين في جميع أنحاء العالم الذين يبلغ عددهم ١,٠٢ بليون شخص، ويمكن توفير السكن المناسب لأكثر من ٦٤٠ مليون طفل ممن يعوزهم ذلك، ويمكن توفير الطعام لـ ١٧ ٠٠٠ من الأطفال الذين يموتون من الجوع كل يوم – أي إن طفلاً يموت جوعاً كل ٥ ثوان. وتجدد كوبا اقتراحها المتعلق بتخصيص ما لا يقل عن نصف النفقات العسكرية الحالية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال صندوق تديره الأمم المتحدة.

إن مجرد وجود الأسلحة النووية والعقائد التي تدعو إلى حيازتها واستخدامها يشكل خطرا جسيما على السلم والأمن الدوليين. فهناك ما يقرب من ٢٣ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم، ٧ ٥٦٠ منها جاهزة للاستخدام الفوري،

وهي أقوى من تلك التي زرعت الرعب والموت في مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين.

يجب أن يكون حظر الأسلحة النووية والقضاء الكامل عليها على رأس الأولويات في مجال نزع السلاح، وأن يظل كذلك. وتمثل نتائج مؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة خطوة في ذلك الاتجاه. إلا أن ذلك لا ينبغي أن يشعرنا بالرضا عن الذات، إذ إنه لا يرقى إلى ما تتطلبه الحالة الراهنة.

وأوضح المؤتمر الاستعراضي بجلاء شديد أن ثمة فجوة كبيرة لا تزال قائمة بين الخطاب والنيات الحسنة التي تجدد تأكيدها علناً بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وبين الالتزامات والخطوات التي ترغب هذه الدول فعلاً في اتخاذها.

وبعض المقترحات البالغة الأهمية التي تدعو إليها بلدان عدم الانحياز، لا سيما فيما يتعلق بخطة عمل نزع السلاح النووي، لم تنعكس في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار إلا في شكل تطلعات غامضة ومخففة، أو تم تجاهلها بكل بساطة. وقد بذلنا كل جهد ممكن لكي تتضمن خطة العمل جدولا زمنيا يحتوي على إجراءات محددة جيدا، وتحديد العام ٢٠٢٥ ليكون آخر موعد لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وللأسف، فقد حالت المعارضة القوية من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية دون التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن.

والتقدم المتواضع الذي أحرز في المؤتمر الاستعراضي يجب أن يكون حافزاً لمواصلة العمل صوب نزع السلاح النووي والتنفيذ الكامل لجميع أحكام معاهدة عدم الانتشار. ولا يمكن أن نسمح بأن يستمر تأجيل نزع السلاح النووي وإخضاعه للشروط من حين إلى آخر.

وفي كل عام، تقر الجمعية العامة بأهمية دور مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح. ومن المؤسف أن تلك الهيئة ما زالت تخفق في القيام بعمل موضوعي. ومع ذلك، فإن الحل لا يكمن في تجاهل المؤتمر أو التقليل من أهميته. بل على النقيض، واليوم أكثر من أي وقت مضى، من مسؤوليتنا جميعاً المحافظة عليه وتقويته. ونكرر دعوتنا إلى المرونة على أساس احترام نظامه الداخلي كيما يستطيع المؤتمر أن يعتمد، في أسرع وقت ممكن، برنامج عمل عريض ومتوازن يأخذ في الحسبان الأولويات الحالية في مجال نزع السلاح.

وتؤكد كوبا التزامها بالتنفيذ الصارم لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. والتدمير الكامل للترسانات الكيميائية هو المهمة الأهم أمام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كما أن لتلك المنظمة دورها الهام في النهوض بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأطراف، وخاصة أقل الدول نمواً. ونؤكد مرة أخرى أن السبيل الوحيد لتقوية اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتحسينها يكون من خلال المفاوضات واعتماد بروتوكول ملزم قانوناً لسد الثغرات المتبقية في إطار ذلك الصك.

وكوبا تدعم وتنفذ بالكامل وبكل جوانبه برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه. وبالمثل، ندافع بحزم عن الحق المشروع للدول في تصنيع واستيراد وحيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتلبية احتياجاتها للأمن والدفاع المشروع. ومن هذا المنظور، شارك بلدنا في الاجتماع الرابع للدول من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، والذي عقد في حزيران/يونيه. ولا بد من تعزيز المساعدة والتعاون الدوليين كعنصر أساسي حتى يمكن للدول كافة أن تحرز تقدماً صوب تنفيذ البرنامج.

وفي سياق عمل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة، تؤكد كوبا على الحاجة إلى أن تجرى هذه العملية في إطار الأمم المتحدة، بطريقة متوازنة وتدريجية وشفافة وشاملة للجميع، وعلى أساس توافق الآراء. ولا مجال لقرارات تتخذ ضغطاً أو فرضاً. ونقل الأسلحة التقليدية مسألة معقدة. وهي تنطوي على تداعيات سياسية واقتصادية وقانونية وأمنية هامة لجميع الدول، ولذلك، لا مجال لصيغ بسيطة أو تصورات مسبقة. ويجب أن تؤخذ آراء كل الدول في الحسبان حسب الأصول.

وأود أن أختتم بياني مكرراً كامل دعم الوفد الكوبي لكم، سيدي، كرئيس، في اضطلاعكم بعملكم، ولنجاح اللجنة في عملها.

**السيد عسكروف** (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وأهنئ سائر أعضاء المكتب، متمنياً لكم جميعاً التوفيق في هذه الدورة.

إن تحقيق هدفي نزع السلاح والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي يعتمد على تثبيت السلام وتوطيده على نحو عاجل في البلدان التي تحولت صراعاتها المستمرة إلى مصدر للانتشار غير المشروع للأسلحة والاتجار بالمخدرات والإرهاب والتطرف وغير ذلك من التهديدات. ولأن أوزبكستان جارة لأفغانستان، فإنها تولي من الاهتمام أكثر من غيرها من البلدان بالتنمية المستدامة للاقتصاد الأفغاني وانتعاش كل جوانب الحياة في الدولة الأفغانية. ولا يسعنا القول إن المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية لم يحرزا تقدماً خلال السنوات التسع الماضية في معالجة المشاكل الصعبة العديدة في ذلك البلد. مع ذلك، وفي نفس الوقت أيضاً، لا يمكننا القول إنه قد تهيأت الشروط المسبقة المستقرة لعملية لا رجعة عنها لإحلال سلام دائم في أفغانستان.

وقد أولى إسلام كاريموف، رئيس أوزبكستان، في بيانه في القمة الأخيرة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، اهتماماً خاصاً للمسائل المتعلقة بالجهود الدولية من أجل السلام في أفغانستان (انظر A/65/PV.3). وكما أشار رئيسنا، من الأهمية بمكان، في ظل الموقف الراهن، أن يجري البحث عن سبل بديلة لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان.

من هذه السبل، في رأينا، إنشاء فريق الاتصال ''٦ زائد ٣'' تحت إشراف الأمم المتحدة، يضم الدول الست المتاخمة لأفغانستان والولايات المتحدة وروسيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو). وتستطيع هذه الآلية أن تقوم بدور هام. وهذه المبادرة التي طرحت لأول مرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في إطار التعاون مع الأمم المتحدة في تثبيت الاستقرار وإعادة الإعمار في أفغانستان، تنبثق من حقيقة أن مشاكل أفغانستان ينبغي أن يحلها الأفغان أنفسهم، بمساعدة الدول المهتمة بإنهاء الحرب وتأمين مستقبل مستقر لجمهورية أفغانستان الإسلامية.

ولعل أهم أهداف فريق الاتصال ''٦ زائد ٣'' اقتراح خطة على الأطراف في الصراع لوقف العمليات العسكرية في أفغانستان، وإيجاد حلول توفيقية للمشاكل الرئيسية والتناقضات التي تقسم البلد، وكفالة الأمن وتقديم الضمانات الضرورية.

ومن خلال تنفيذ مبادرة إنشاء فريق الاتصال ''٦ زائد ٣'' تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة ممثلين مفوضين للدول المجاورة لأفغانستان وروسيا والولايات المتحدة والناتو، يمكن التوصل إلى توافق آراء بين الأطراف داخل أفغانستان وحولها على السواء. وفي هذا الصدد، يجب أن تعقد المفاوضات بشأن المصالحة الوطنية في جمهورية أفغانستان الإسلامية مع جميع القوى الرئيسية في المواجهة.

والصيغة الآنفة الذكر، التي قد تنشئ آلية متعددة الأطراف والمستويات لتحقيق السلام في أفغانستان، تسمح، من حيث المبدأ، بمناقشة وبلورة نموذج للسلام والتنمية على المدى الطويل في ذلك البلد. ومن الواضح أن البلدان الستة المجاورة، التي ترتبط شعوبها بالشعب الأفغاني بعلاقات تمتد قروناً من الصداقة والتعايش، لها مصلحة حيوية في إحلال السلام في أرض جارتنا التي عانت طويلاً.

وفي إطار خطة وقف العمليات العسكرية في أفغانستان، لا بد من إيلاء الاهتمام، في المقام الأول، لتقديم المعونة الاقتصادية؛ وتنفيذ مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاجتماعية والإنسانية؛ ومعالجة مشاكل البطالة والمهام الملحة الأخرى مثل القضاء على الفقر والبؤس وانتهاك الحقوق.

وتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان سيفتح الطريق أمام فرص كبيرة لمعالجة مشاكل التنمية المستدامة في جنوب ووسط آسيا في المجالات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية وغيرها، وبناء الثقة في الإطار الإقليمي ودون الإقليمي.

وانطلاقاً من تلك الأهداف، تسهم جمهورية أوزبكستان إسهاماً فعالاً في تنفيذ جهود الأمم المتحدة لإعادة الإعمار في أفغانستان. وبصفة خاصة، فتح بلدي الجسر القائم على الحدود الأوزبكية الأفغانية للسماح بمرور الإمدادات الإنسانية الدولية، وهي تسهم في استعادة البنية التحتية وتشييد المرافق المختلفة على أرض جارتنا الجنوبية.

وقامت أوزبكستان بتشييد ١١ جسراً في أفغانستان على طول طريق مزار الشريف – كابل لتأمين تواصل مستمر بين شمال البلد وجنوبه. ومنذ عام ٢٠٠٢، تقوم أوزبكستان بتزويد أفغانستان بالكهرباء، وفي عام ٢٠٠٨، أتمت مشروع خط نقل الكهرباء بين حيراتون – بولي وخمري – كابل، وبذلك أصبحت كابل اليوم تحصل على كامل احتياجاتها من الكهرباء من أوزبكستان.

وتوشك شركات أوزبكية في الوقت الحالي على الانتهاء من إنشاء خط للسكك الحديدية بين تمراز، في جنوب أوزبكستان، ومزار الشريف، في شمال أفغانستان.

وهذا إسهام حقيقي لحل مشكلة تطوير البنية التحتية للنقل في أفغانستان وربط البلد بالمشاريع الدولية للنقل والاتصالات. وسيصل هذا المشروع عن طريق خط السكك الحديدية نافوي – تركمنباشي – باكو – كارس إلى أسواق في أوروبا، وعن طريق ميناء مرسين على البحر الأبيض المتوسط إلى أسواق في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وسيسهم تنفيذه في تنشيط التبادل التجاري وتوسيع نطاق علاقات الاستثمار في المنطقة.

ومع ذلك، فإن تسوية الأوضاع وتثبيتها في أفغانستان، وإعادة بناء الاقتصاد الأفغاني، وتهيئة الظروف لإدماج الدولة في عمليات التكامل الإقليمي سيكون مستحيلاً بدون إشراك الأفغان أنفسهم. وبدون عملية مفاوضات مدروسة ومنظمة جيداً، وينبغي أن تشمل جميع القوى الرئيسية في أفغانستان، لن يتسنى تحسين الحالة جذرياً في البلد، أو القضاء على أخطر التهديدات الأمنية النابعة من الصراع هناك، أو تعزيز الأمن والاستقرار والثقة على الصعيد الإقليمي بصورة كبيرة.

**السيد كافاندو** (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد بوركينا فاسو، أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنتنا. وأتقدم بالتهنئة أيضاً لأعضاء المكتب، مؤكداً لكم تعاون ودعم وفدي.

وبوركينا فاسو تؤيد، بالطبع، البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا، باسم المجموعة الأفريقية، وممثل إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز، في الاجتماع الثاني.

إن السلام والأمن هما جوهر شواغل المجتمع الدولي، نظراً لذلك العدد الكبير من التحديات المعقدة التي يتعين

التغلب عليها بغية ضمان مزيد من العدالة والسلام للبشرية. وما زالت القضايا الرئيسية محور هذا النقاش تتمثل في إزالة أسلحة الدمار الشامل وضمان المراقبة الفعالة للأسلحة التقليدية.

وفي مجال الأسلحة النووية، شهدنا علامات إيجابية منذ عام ٢٠٠٩، بعثت فينا الكثير من الأمل. ومنها التزام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ببذل كل الجهود الضرورية وصولاً إلى عالم خال من الأسلحة النووية؛ واتخاذ مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بشأن منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي؛ وتوقيع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في براغ على اتفاق (ستارت) الجديد لتخفيض ترسانتيهما النوويتين؛ وانعقاد مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن في ١٣ نيسان/أبريل؛ واعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتوافق الآراء. وإلى جانب ذلك، دخلت معاهدة بليندابا حيز النفاذ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، لتصبح أفريقيا رسمياً منطقة خالية من الأسلحة النووية.

لقد سمحت كل هذه الأعمال بلا شك بزيادة الثقة بين أصحاب المصلحة وكان ينبغي لها أن تضيف زخماً جديداً في أفق المفاوضات المتعددة الأطراف. مع ذلك، وعلى الرغم من بعض التقدم المتواضع – ولا سيما اعتماد برنامج عمل بتوافق الآراء في أيار/مايو ٢٠٠٩ في مؤتمر نزع السلاح، واعتماد خطة عمل في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠ – يمكن لنا القول إن آلية المفاوضات المتعددة الأطراف تعاني من الجمود التام.

ولذلك، رحبنا بعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح في ٢٤ أيلول/سبتمبر، الأمر الذي أتاح الفرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتأكيد إيمانها بتعددية الأطراف والإعراب، من خلال اقتراحات محددة، عن عزمها على إحراز تقدم في مجال نزع السلاح.

وللأسف، فإن الوقت يمضي بسرعة؛ وليس من شأن التهديدات بنشوب حرب نووية، والتوترات شبه اليومية في الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية، والركود في المفاوضات في هذه المنطقة إلا أن تعزز ذلك الاعتقاد. وفي نفس الوقت، فإن خطر حصول مجموعات إرهابية على مواد انشطارية أصبح أكثر واقعية في السنوات الأخيرة ويمثل مصدر قلق بالغ.

وبوركينا فاسو مقتنعة بأن إيجاد حلول نهائية لتلك المشاكل إنما يكمن في إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. والتوجه الإيجابي الذي نشهده في مجال نزع السلاح في الوقت الحاضر ينبغي أن يدفعنا إلى العمل. ولذلك، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتولى زمام القيادة في الكفاح من أجل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من خلال اتخاذ خطوات محددة، مما يعزز الثقة ويقنع أكثر المتشككين.

وعلاوة على ذلك، لا بد من مواصلة هذا الكفاح من أجل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من خلال وضع الركائز الثلاث لعدم الانتشار النووي: عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع أسلحة الترسانات النووية وحق جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، على قدم المساواة.

بالنسبة للأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، لا بد أن نواصل إيلاء الاهتمام بالدافع الدولي لحظرها. أما بالنسبة لعسكرة الفضاء الخارجي – وهو موضوع آخر يدعو إلى القلق البالغ، فيجب أن تتواصل الجهود لتعزيز الترسانة القانونية ذات الصلة بالموضوع.

إن مجال الأسلحة التقليدية، بدوره، يثير العديد من المشاكل، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لما لها من أثر خطير على السكان في جميع أنحاء العالم. فإلى جانب آثارها المدمرة والباعثة على زعزعة الاستقرار، نعلم جميعا أن تلك الأسلحة تفاقم النزاعات وتزيد من حدة العنف، وتغذي الإرهاب والأنشطة الإجرامية، وبالتالي تعوق جهود التنمية في عدد من البلدان وتسهم في انعدام الأمن على الصعيدين المحلي والعالمي. والتطورات اليومية تبين لنا نطاق انتشار هذا النوع من الأسلحة وخاصة أثرها الإنساني.

لقد أكد الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، على الصلة القوية بين التخلف وانعدام الأمن الذي تسببه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفضلاً عن ذلك، وإلى جانب أنه واجب أخلاقي، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل على وجه الاستعجال من أجل إيجاد استجابة سريعة وتوافقية بحجم ذلك التحدي وما يمثله من خطر.

وفي هذا الصدد، فإننا نعلق آمالنا على نجاح مبادرات الجمعية العامة بشأن إعداد مشروع معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، الذي عقد اجتماعه الرابع للدول من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في التنفيذ، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في نيويورك. ولئن كان قد تحقق بعض التقدم في ذلك الاجتماع، لا بد أن نبذل جهوداً أكبر للتغلب على المقاومة المرتبطة بالمصالح السياسية والاقتصادية للدول بغية التحرك بسرعة وفي إطار من التضامن صوب بلوغ أهدافنا المنشودة.

وفي منطقتنا دون الإقليمية في غرب أفريقيا، فإن الصكوك القانونية والهياكل المناسبة لمكافحة هذه الآفة موجودة بالفعل، غير أن الحدود المترامية الأطراف وأوجه القصور في الموارد والتعاون فيما بين الدول تشكل عوائق خطيرة. ولذلك، تدعو بوركينا فاسو المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأمثالها من المنظمات دون الإقليمية من خلال زيادة المساعدة الفنية والتدريب والموارد المالية.

وعن طريق مختلف جهود الوساطة والتيسير التي يقوم بها الرئيس بليز كومباوري في أفريقيا، وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بصفة خاصة، يسعى بلدنا إلى الإسهام في بناء عالم ينعم بالسلام والاستقرار. ومع ذلك، فإن تلك الجهود لن تؤتي أكلها إلا إذا تهيأت الظروف المؤاتية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن بوركينا فاسو، وهي طرف في معاهدات واتفاقيات نزع السلاح المختلفة، لن تدخر وسعاً في مواصلة دعمها للمبادرات الكثيرة من أجل السلام والأمن، وهما هدفان عزيزان علينا جميعاً.

**السيد محمود** (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتهنئتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب أيضاً على انتخابكم المستحق. وإنني على ثقة بأن قيادتكم المقتدرة وحكمتكم ستوجهان عملنا في هذه اللجنة إلى تحقيق نتائج مفيدة.

وبنغلاديش تؤيد البيان الذي أُدلِيَ به في الاجتماع الثاني باسم حركة عدم الانحياز.

بالنظر إلى التطورات المشجعة الأخيرة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، سيكون عمل اللجنة الأولى في هذه الدورة على جانب كبير من الأهمية في المضي قدماً بجدول أعمالنا لنزع السلاح. أولاً، إن توقيع معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية من جانب البلدين الحائزين

على أكبر ترسانات الأسلحة النووية يعد تطوراً إيجابياً. ثانياً، إن نجاح عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، الذي دعا إلى عقده الأمين العام قبيل بدء أعمال هذه الدورة، يدلل على تصميم متجدد من جانب المجتمع الدولي على إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وينبغي أن نذكر أنفسنا بأن التهديد الأكبر والخوف وعدم اليقين الذي ينتاب البشرية إنما ينبع من استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو إساءة استخدامها أو التهديد باستخدامها. وينبغي ألا يساورنا أي شك في أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو إساءة استخدامها. ولذلك، ينبغي أن تنصب كل جهودنا على تحقيق هذا الهدف النبيل من أجل خير الإنسانية.

وترى بنغلاديش أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدامها أو سوء استخدامها. وريثما يتحقق الهدف النهائي المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، فإن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية حق مشروع في الحصول على ضمانات من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وتؤكد بنغلاديش على ضرورة البدء المبكر لمفاوضات بشأن معاهدة شاملة وغير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وعلى نحو فعال لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى. وتؤمن بنغلاديش بأن الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية، وتدعم كل الجهود الدولية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وبنغلاديش لم يتزعزع يوماً إيمانها بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تبقى حجر الزاوية في نظام منع الانتشار النووي والركن الأساسي في السعي إلى نزع السلاح النووي وإلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتجدد بنغلاديش دعوتها، التي تجسدت أيضاً في قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، بأن على الدول التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار أن تنضم إليها بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية كيما تتحقق للمعاهدة عالميتها في وقت مبكر، وأن تلتزم بأحكامها ريثما يتم ذلك.

وتدعو بنغلاديش أيضاً الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، عملاً بمادتها السادسة، للسعي إلى إجراء مفاوضات بحسن نية بشأن تدابير فعالة فيما يتعلق بتخفيض ونزع الأسلحة النووية، وحول معاهدة لنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وندعو الدول الأخرى كافة للانضمام إلى هذا المسعى. ونحن نتطلع إلى نتيجة متوازنة في كل ركائز المعاهدة الثلاث: عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وبنغلاديش، البلد غير الحائز للأسلحة النووية، تؤكد مطالبتها بضمانات أمنية من خلال إنشاء صك قانوني ملزم عالمياً يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونؤيد قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي يذكر ببيانات كل من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ والتي قدمت من خلالها تأكيدات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ضد استخدام الأسلحة النووية. والتقيد الصارم بتلك التأكيدات أساسي لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

ولطالما نادت بنغلاديش أيضاً بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في شتى أنحاء العالم. ونحن نقدر إنشاء مناطق من هذا القبيل باعتبارها إجراءات لبناء الثقة ضد التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية. وإذ نرحب بدخول

معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة وسط آسيا ومعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا حيز النفاذ، ما فتئنا نؤيد إنشاء أنظمة مماثلة في آسيا والشرق الأوسط وفي مناطق أخرى من العالم.

وبينما يتعين علينا مواصلة العمل من أجل إزالة أسلحة الدمار الشامل من على وجه الأرض، يجب ألا تغيب عن بالنا التهديدات المزمنة التي يمثلها انتشار الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبنغلاديش تدعم الجهود العالمية لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة ضماناً لشفافية إنتاج وشحن ونقل الأسلحة التقليدية.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – وهي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية المستخدمة يومياً – يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المناطق والمجتمعات، وينطوي على آثار مدمرة بالنسبة للمجموعات الضعيفة من السكان، بما فيها النساء والأطفال. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير متوازن. ولذلك، فإن التنفيذ الكامل للبرنامج أمر حاسم الأهمية لكل المجتمعات.

وبنغلاديش تطالب بوضع حد لاستعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد. لقد سقط العديد من المدنيين، بينهم أطفال ونساء، ضحية للألغام الأرضية في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. وقد أوفت بنغلاديش بالتزاماتها بموجب اتفاقية الألغام الأرضية بتدمير مخزونها من تلك الألغام. وندعو كل الدول التي لم تنضم إلى اتفاقية أوتاوا بعد إلى أن تفعل ذلك. وينبغي أن تقدم المساعدة أيضاً في عمليات إزالة الألغام وفي إعادة تأهيل الضحايا في البلدان المتضررة.

إن جدول أعمال نزع السلاح، فيما يختص بالأسلحة النووية والأسلحة التقليدية على السواء، يكتسي أهمية مطلقة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في أقل البلدان نمواً. والإنفاق العسكري المروع، الذي يتجاوز تريليون دولار سنوياً، أمر غير مقبول أخلاقياً في وقت دفعت فيه الأزمات المالية والاقتصادية الملايين في شتى أنحاء العالم إلى ما دون خط الفقر. ويقدر أن العالم ينفق حوالي ٣,٥ مليون دولار كل يوم على الأسلحة والجنود، وأنه يباع للبلدان النامية سنوياً ما يزيد قيمته على ٤٢ بليون دولار من الأسلحة التقليدية.

إننا نشدد على مطالبتنا بأن توقف القوى العسكرية الكبرى سباق التسلح الأخرق هذا، وأن تحول الموارد إلى القضايا الأخرى الأكثر استحقاقاً مثل القضاء على الفقر ونشر التعليم وتوفير الأدوية والحد من وفيات الرضع والأطفال والأمهات؛ وتقديم الموارد لضحايا تغير المناخ للتكيف والتخفيف من آثاره، ونقل التكنولوجيا وإعادة تأهيل المهجَّرين بسبب المناخ – أساساً لكفالة تنمية السكان في جميع أنحاء البلاد. سيكون ذلك الضمان الأمثل للسلام والأمن، والنمو والاستقرار، والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، والتسامح والتنمية وضمان مستقبل من الرخاء المشترك للبشرية جمعاء.

وكما ذكرت من قبل، ثمة أسباب وجيهة للتفاؤل، بالنظر إلى بعض التطورات الأخيرة. وأرجو أن نحرز تقدماً في جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن هذا المنطلق، فإن عمل اللجنة الأولى – محفل الأمم المتحدة المسؤول عن إرساء القواعد والمعايير في المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي – يكتسي أهمية كبيرة في دورة الجمعية العامة الخامسة والستين. وسيكون علينا أن نرقى إلى مستوى المهمة لمنع كابوس نووي. فالمحادثات والقرارات

وحدها لا تكفي. ويجب أن تنفذ كل هذه البيانات والقرارات نصاً وروحاً وعلى سبيل الاستعجال. ولا يمكن أن نقبل بأقل من ذلك.

وأود أن أختتم بياني باقتباس من رئيس الولايات المتحدة الأسبق إيزنهاور، الذي قال في عام ١٩٥٣:

”إن كل بندقية صنعت، وكل قطعة بحرية دشنت، وكل صاروخ أطلق، إنما يشير في التحليل النهائي إلى سرقة وقعت ممن يتضورون جوعاً ولا يقدم لهم طعام، ومن يعانون لفحات البرد ولا يوفر لهم كساء“.

ومن المؤسف أننا نسلح أنفسنا إلى حد التخمة بينما يعاني السكان من الجوع والتشرد والتعرض للأمراض وتغير المناخ والكوارث الطبيعية. ولا يمكن أن تستمر تلك الأوضاع أكثر من ذلك. وأثق في أنه يمكننا بلوغ هدف نزع السلاح الذي طالما سعينا إليه إذا ما بذلنا جميعاً جهوداً متضافرة في إطار من الالتزام السياسي الحق.

**السيدة توفيق** (العراق): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى هذا العام، كما أتقدم بالتهنئة لأعضاء المكتب الآخرين. ونؤكد تعاوننا التام معكم لإنجاح أعمال اللجنة. وإننا على ثقة بأن خبرتكم ودرايتكم ستقودان أعمال هذه الدورة إلى النجاح.

ووفد بلادي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

لقد أسفرت الجهود المبذولة خلال عام ٢٠١٠ عن تغيرات هامة في البيئة الدولية في ميدان نزع السلاح. وظهرت توجهات سياسية إيجابية، لعل من أهمها النتائج التي توصل إليها المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٠ والنجاح الذي تحقق فيه، وتوقيع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا اتفاقية ستارت الجديدة والتي بموجبها أعلنتا عن تخفيض اعتمادهما على الأسلحة الاستراتيجية، وما شهدته الأمم المتحدة مؤخرا من اجتماعات وزارية لدعم الحظر الشامل للتجارب النووية، والاجتماع الخاص بتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح اللذين عقدا على هامش الدورة ٦٥ للجمعية العامة وشارك فيها العراق وأيد البيان الختامي الذي صدر عن مؤتمر دعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن حكومة بلادي تؤكد على موقفها الثابت في الحاجة الملحة إلى مضاعفة الجهود للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن لمؤتمر نزع السلاح يلبي شواغل الدول الأعضاء، بغية إحراز تقدم في القضايا الأساسية وضرورة أن تتحلى الدول الأعضاء في المؤتمر بالمرونة الكافية واللازمة من أجل تحقيق أهداف السلم والأمن الدوليين.

ونود أن نشدد على أهمية أن يتضمن برنامج عمل المؤتمر توازنا معقولا وحلاً توفيقيا لضمان شواغل الدول الأعضاء، وأن يكون نزع السلاح النووي الكامل في مقدمة أولويات برنامج العمل، وفقا لما جاء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨، وما خلصت إليه محكمة العدل الدولية في فتواها لعام ١٩٩٦، نظرا لما يشكله الطابع المدمر لتلك الأسلحة.

وفيما يتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، فإن حكومة بلادي تؤيد من حيث المبدأ إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وتؤكد إيمانها الثابت بهذا الموضوع كخطوة أولى باتجاه نزع السلاح النووي ويعزز أيضا أمن البلدان المعنية ويقربنا من هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلم والأمن الدوليين وصونهما.

وترى حكومة بلادي أن منطقة الشرق الأوسط في وضعها الحالي غير خالية من الأسلحة النووية بسبب عدم التحقق من إمكانية المنشآت النووية الإسرائيلية ذات القدرة العسكرية النووية، في حين أن جميع المنشآت النووية في دول

المنطقة عدا إسرائيل، خاضعة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يدعو العراق إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي طالب إسرائيل بأن تضع فورا منشآتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩٠) التي تطالب بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية في الشرق الأوسط كما يؤكد العراق على المطلب العربي الداعي إلى أهمية تنفيذ أهداف مؤتمري نزع السلاح لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، فضلا عن تنفيذ قرار المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ والخطوات العملية بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ويود وفد بلادي أن يؤكد على مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح التي أصبحت ركنا أساسيا ينبغي للمجتمع الدولي متابعته استنادا إلى المعايير المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة. وأود أن أشير هنا إلى حاجة العراق إلى مساعدة المجتمع الدولي لتنظيف بيئته التي تلوثت جراء الحروب والنزاعات التي وقعت وتسببت في وقوع أضرار بالغة بصحة الإنسان والهواء والماء والتربة. ولا بد لي أن أشير في هذا الصدد إلى أن وزارة البيئة العراقية تعمل على تطوير برنامج الرقابة والرصد البيئي الإشعاعي من خلال مشروع استثماري للإنذار المبكر. إن الهدف الرئيسي لهذا المشروع هو الإنذار المبكر عن أي تلوث إشعاعي في عموم العراق، من خلال تنصيب منظومات الرصد البيئي في جميع محافظات العراق، وبخاصة الحدودية منها، وهي من أحدث المنظومات المنتجة دوليا وتتمتع بالكفاءة والدقة في القراءات وتحليل نتائج هذه القراءات.

وفيما يتعلق بموضوع الضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، فإن وفد بلادي يؤكد على أن توفير ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من شأنه تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وبث الثقة المتبادلة بين الدول النووية والدول غير النووية. كما أنه من حق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية المطالبة بالضمانات لأنها تخلت طوعا عن حيازة الأسلحة النووية. ويحدوها أمل كبير بالعمل على تحقيق هدف نزع السلاح النووي العام والكامل بمقتضى المادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار.

إن الضمانات الواردة في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) والإعلانات الانفرادية الصادرة عن الدول النووية رغم كونها خطوات جيدة، إلا أنها في رأي غالبية الدول غير النووية تنطوي على ضمانات مشروطة وتبقى دون طموحات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ولم تستجب لشواغلها الأمنية المشروعة. كما إننا نرى ضرورة مطالبة مؤتمر نزع السلاح بإعادة تشكيل لجنة فرعية بولاية تفاوضية لصياغة صك ملزم قانونا يتضمن ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

لقد فرضت على بلدي العراق منذ عدم ١٩٩٠ قيود بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح منعته من استيراد التكنولوجيا الحديثة الضرورية لإعادة البناء والتنمية. وقد سعت حكومة العراق، بعد سقوط النظام السابق، إلى الوفاء بجميع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغية التخلص من القيود المتبقية والعودة إلى وضعه الطبيعي في المجتمع الدولي من خلال التعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من المنظمات الدولية. وتأمل حكومة العراق أن يتعامل المجتمع الدولي مع العراق بإيجابية ومساعدته في تحقيق الهدف الذي يصبو إليه.

إن حكومة جمهورية العراق دأبت في الفترة السابقة وبخطى سريعة على اتخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها أن تسهم بتعجيل عودة العراق للمجتمع الدولي واستعادته لمكانته الدولية التي كان يتبوأها قبل صدور قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠). ولكي يكون العراق عامل أمن واستقرار في محيطه الإقليمي والدولي، فقد انتهج في عهده الجديد طريق التخلص نهائيا من سياسات وممارسات النظام السابق وما جره على البلد من ويلات وحروب، حيث نص دستوره على تنفيذ الالتزامات الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وبمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيا وأنظمة للاتصال.

وبموجب الدستور، حرص العراق على الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، الأمر الذي أدى بمجلس الأمن إلى أن يصدر قراره ١٧٦٢ (٢٠٠٧) الذي أنهى بموجبه ولاية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد مثل ذلك بالنسبة للعراق خطوة مهمة باتجاه رفع القيود المتبقية عليه في هذا المجال، بما فيها قراري مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩٠) و ٧٠٧ (١٩٩٠). وخلال الفترة التي أعقبت القرار ١٧٦٢ (٢٠٠٧)، اتخذ العراق جملة من الخطوات المهمة، كان أبرزها انتخاب العراق عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتوقيع العراق على البروتوكول الإضافي النموذجي لنظام الضمانات الشاملة الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وبدأ بتطبيقه طوعيا اعتبارا من ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠، فضلا عن تقديم إعلانه الأولي في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠.

وأكمل العراق انضمامه إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأصبح العضو الـ ١٨٦ في الاتفاقية في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وقد التزم العراق بتنفيذ جميع الخطوات التي من شأنها أن تجعله بلدا خاليا من هذه الأسلحة. وقدم العراق عرضا أوليا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن التخلص من مخلفات برنامج الأسلحة الكيميائية الموروث عن النظام السابق. وشكلت أيضا لجنة وطنية لتصفية هذه المخلفات وأنهت أعمالها في آب/أغسطس ٢٠١٠، ورفعت توصياتها إلى الحكومة العراقية لغرض البدء بتنفيذ برنامج التخلص من مخلفات البرنامج الكيميائي السابق. كما حصل العراق على عضوية المجلس التنفيذي في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في فترة لا تتجاوز عاما ونيف من انضمامه لهذه المنظمة. والعراق يعتبر هذه العضوية خطوة مضافة على طريق استعادة مكانته الدولية. وتؤكد حكومة العراق استعدادها التام للتعاون مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة لغرض تنفيذ أحكام الاتفاقية.

وقد قررت حكومة العراق في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ الانضمام إلى مدونة لاهاي لمنع انتشار الصواريخ الباليستية، وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠ أصبح العراق العضو ١٣١ في المدونة. وتسلمت الحكومة العراقية رسالة من رئيس المدونة لهذا العام يشيد فيها بقرار العراق باعتباره خطوة مهمة لتعزيز نظام الأمن الجماعي، ومثالا قيما للدول التي لم تنضم بعد إلى المدونة. فضلا عن ذلك، وقع العراق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ويجري متابعة الإجراءات التشريعية في مجلس النواب في أقرب فرصة ممكنة.

وفي مجال عدم الانتشار، فإن حكومة العراق تحرص على أن يكون دعمها واضحا للنظام الدولي لنزع السلاح ومنع الانتشار، بما في ذلك التزامها بمعاهدات نزع السلاح وتفاعلها الإيجابي مع الاتفاقات والترتيبات الدولية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى تقرير العراق إلى مجلس الأمن الوارد في الوثيقة S/2008/350 استنادا إلى

قرار مجلس الأمن ١٧٦٢ (٢٠٠٧) وتقرير العراق المقدم إلى لجنة ١٥٤٠.

وفي مجال تعزيز إجراءات الشفافية وإعادة بناء الثقة مع المجتمع الدولي، اعتمدت حكومة العراق من خلال دائرة الرقابة الوطنية، وعلى النحو المطلوب في القرار ١٧٦٢ (٢٠٠٧) وبالتعاون مع جميع وزارات الدولة جملة من الإجراءات التي تؤمن السيطرة على استيراد المواد المزدوجة الاستخدام. وتم وضع آليات للسيطرة على تلك المواد من خلال وضع مخطط لنظام الاستيراد والتصدير، وتدقيق المعلومات وملء الاستمارات الخاصة بمنح التراخيص.

ووافقت حكومة العراق على مشروع قانون انضمام العراق إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية المعتمدة من قبل الأمم المتحدة وأحيل المشروع إلى مجلس النواب.

كما تسعى الحكومة العراقية إلى إقرار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وتطبيق قانون الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاص بقواعد السلوك بشأن سلامة وأمن المصادر المشعة والتعليمات ذات العلاقة بالاستيراد والتصدير، والانضمام إلى المعاهدات المشتركة الخاصة بسلامة إدارة الوقود المستهلك وإدارة المخلفات المشعة.

إن كل الخطوات التي اتخذها العراق في المجالات المختلفة في نزع السلاح وعدم الانتشار كانت تصب في جهود العراق لبناء الثقة مع المجتمع الدولي، فضلا عن تطبيقه لدستور العراق والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة.

وتأكيدا للنهج الذي اتبعته حكومة العراق، وجه معالي وزير الخارجية رسائل إلى مجلس الأمن والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أكد فيها التزام العراق بالمعاهدات الدولية ذات الصلة ونظام منع الانتشار. وقد اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا في عام ٢٠١٠ رحب فيه بالخطوات التي اتخذها حكومة العراق، كما وجه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رسالة إلى مجلس الأمن، أكد فيها على التعاون الممتاز الذي يبديه العراق مع الوكالة. وتأكيدا على تعاون العراق في هذا المجال، أرسل معالي وزير الخارجية رسالة أخرى إلى رئيس مجلس الأمن يوضح فيها الخطوات الجديدة التي أنجزها العراق.

إن حكومة العراق، وبعد كل هذه الخطوات التي أنجزتها، تعتقد أن الوقت قد حان لرفع القيود المتبقية على العراق في مجال نزع السلاح والمفروضة عليه بموجب قرارات مجلس الأمن، وفي مقدمتها القراران ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١)، حيث يشكل استمرارهما حرمانا للشعب العراقي من حقه في الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي كعضو مسؤول وفعال في الأسرة الدولية. إن مثل هذا الموقف سيكون محل تقدير كبير من شعب العراق وحكومته، وسيعزز العلاقات الممتازة القائمة بين العراق والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بحفظ السلام والأمن الدوليين.

وفي الختام، لا يفوتني أن أشير إلى أن العراق انضم إلى اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وبدأت حكومة العراق من خلال وزارة البيئة، وبالتعاون مع اليونيسيف وبرنامج وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا لتنظيف العراق من الألغام التي بلغ عددها ٢٥ مليون لغم. وسيقيم وفد بلادي معرضا للصور بشأن الألغام في العراق في مبنى الأمم المتحدة في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وأدعو جميع الوفود الموقرة لزيارته.

**السيد كنسيلا** (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ، إن جاز لي، بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة الخامسة والستين، كما أتقدم بالتهنئة لجميع أعضاء المكتب. ويمكنكم أن تعولوا على دعم

وفد أوروغواي. ويسرني أن أشارك مرة أخرى في دورة اللجنة الأولى وأن أراها تعمل بفعالية وكفاءة.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلت به شيلي في الاجتماع الرابع باسم بلدان مجموعة ريو.

إن أورغواي، الدولة غير الحائزة لأسلحة نووية والتي طوال تاريخها لم تتسلم يوماً أي مواد لبناء أسلحة نووية أو تمتلك هذا النوع من الأسلحة لضمان بقاءها كدولة، ستبقى ملتزمة بتعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. وفي هذا الصدد، نود التنويه بالإنجازات التي تحققت في المؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فبعد عشرة أعوام لم تتحقق خلالها أي نتائج ملموسة، سمح هذا المؤتمر باعتماد وثيقة ختامية جوهرية وتحديد ٦٤ إجراء لإحراز تقدم صوب تنفيذ أحكام المعاهدة.

وفيما يتعلق بالصكوك التكميلية، تود أوروغواي أن تؤكد مرة أخرى على الأهمية الحاسمة لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر.

وفيما يتعلق بالمفاوضات المعلقة – مع مراعاة الحاجة إلى عدم إهدار الفرصة التي هيأتها الحالة السياسية الراهنة، التي سمحت بالعودة إلى تعددية أطراف معتدلة، فإن أوروغواي تدعو مؤتمر نزع السلاح إلى أن يبدأ دون إبطاء مفاوضات حول معاهدة غير تمييزية ويمكن التحقق منها دولياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية.

وفي نفس الوقت، يحث بلدي على بدء المفاوضات، بدون إبطاء، حول اتفاق ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية لطمأنة البلدان التي لا تمتلك أسلحة نووية إلى أنها لن تعاني من الآثار المروعة لإقدام الدول الحائزة للأسلحة النووية على استخدام ذلك النوع من الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وأود أن أذكر بالاقتراح الذي طرحته أوروغواي في سياق المؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم الانتشار النووي، ويقضي بالتفاوض على بروتوكول إضافي لتلك المعاهدة لتكريس الضمانات الأمنية السلبية بطريقة ملزمة قانوناً لصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة. وسيوفر ذلك أيضاً حافزاً للبلدان التي لم تنضم إلى المعاهدة بعد على أن تفعل ذلك.

وتود أوروغواي أيضاً أن تعرب عن تأييدها القوي للنقاط الخمس التي طرحها الأمين العام في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. فهي تنطوي على اقتراحات جديرة بالاهتمام وعملية من أجل المضي قدماً في هذين المجالين. وأوروغواي تعتقد أن تكثيف النشر والتوعية بمبادرة الأمين العام سيسهم في حفز تنشيط آلية نزع السلاح. ولذلك، تستضيف مونتفيديو في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام مؤتمراً إقليمياً للنظر في النقاط الخمس التي طرحها الأمين العام وتحديد مقترحات إضافية ملموسة تسمح لنا بمواصلة التقدم صوب الهدف النهائي لنزع السلاح العام والكامل وتنظيم الأسلحة التقليدية على نحو فعال.

ومرة أخرى، يحث بلدي الدول الحائزة للأسلحة النووية وأي دولة أخرى ورد ذكرها في البروتوكولات ذات الصلة للمعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية والتي لم توقع على تلك البروتوكولات أو تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن. وفي نفس الوقت، فإن التحفظات أو التفسيرات الأحادية للدول الحائزة للأسلحة النووية والتي تمس إخلاء منطقة ما من تلك الأسلحة، ينبغي تعديلها أو سحبها بدون أي شروط.

وأوروغواي تدعو إلى تحقيق العالمية المبكرة لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وفي نفس الوقت، فإنها تحث جميع الدول التي تمتلك ذلك النوع من الأسلحة على الامتثال للالتزامات التي تمليها الاتفاقية، والتي تنطوي مادتها

الرابعة على التزام بتدمير الأسلحة الكيميائية التي في حوزتها، والأسلحة التي تحت ولايتها أو سيطرتها، ومرافق إنتاج تلك الأسلحة.

وتؤيد أوروغواي بحزم وضع اتفاق ملزم قانوناً للاتجار في الأسلحة التقليدية – وهي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية في أمريكا اللاتينية. وتود أوروغواي أن تنوه بالإنجازات التي تحققت في أول اجتماعين للجنة التحضيرية لمؤتمر بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٠، بتوجيه وقيادة ماهرة جداً من جانب السفير روبرتو غارسيا موريتان، ممثل الأرجنتين.

وأوروغواي تقر بقيمة مؤتمر نزع السلاح كمحفل متعدد الأطراف فعلي للمجتمع الدولي من أجل التفاوض في مجال نزع السلاح، كما تقر بالدور المحوري للمؤتمر في المفاوضات الموضوعية بشأن المسائل ذات الأولوية في ذلك المضمار. مع ذلك، وكما أشار عدد من الوفود في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، من الواضح أن مؤتمر نزع السلاح يواجه مأزقاً ينبغي ألا يستمر.

ربما كانت هناك أسباب كثيرة لحالة الشلل، وقد يطرح العديد من التفسيرات لتوقف المؤتمر عن العمل في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، من مسؤوليتنا الجماعية أن نضمن امتثال تلك الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف لنزع السلاح بامتياز لولايتها. وترى أوروغواي سبيلاً لتنشيط مؤتمر نزع السلاح يتمثل في توسيع عضويته ليشمل تلك الدول التي أبدت اهتمامها المشروع بالانضمام إلى هذه الهيئة.

غير أن أوروغواي ترى أنه إذا كان مؤتمر نزع السلاح غير قادر على كسر الجمود، لا بد أن تعمل الجمعية العامة حتماً وفقاً للولاية المناطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ذاته، في الفقرة ١ من المادة ١١، التي تنص على أن للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدولي، ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح، كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الدول الأعضاء أو إلى مجلس الأمن.

وأخيراً، بعد سنوات عديدة من الركود، اتخذ عالم نزع السلاح وعدم الانتشار بضع خطوات، ولئن كانت متواضعة، إلا أنه يمكن تصنيفها على أنها إيجابية. ويجب ألا يتوقف ذلك التقدم. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتخلى عن مسؤوليته، وليس له الحق في ذلك. وتعددية الأطراف هي السبيل الوحيد، إلى جانب المؤسسات التي وفرتها الأمم المتحدة شرعاً لمعالجة هذه المسائل.

إننا لا يمكن أن نتوقف. ومسؤوليتنا أن نستنفد كل الوسائل المتاحة لمواصلة إحراز تقدم صوب أهداف نزع السلاح والحد من الانتشار، بالطبع وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، الوثيقة السامية التي أعطيناها لأنفسنا لتوجيهنا إلى صون السلام والأمن الدوليين.

**السيد رُديارد** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يوم الاثنين الماضي، وفي الجلسة الثانية، أدلت إندونيسيا ببيانها نيابة عن حركة عدم الانحياز. واسمحوا لي الآن أن أدلي ببيان إندونيسيا بصفتها الوطنية.

أولاً، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى.

كما أهنئ جميع أعضاء المكتب على توليهم مناصبهم. ويؤكد وفدي لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب تعاونه ودعمه الكاملين.

تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلي به في الجلسة الثانية باسم حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل ميانمار في الجلسة الرابعة بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ونحن جميعا قد نعلم أنه في عام ٢٠١٠ تصادف الذكرى السنوية الثانية والثلاثين لاعتماد الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. لقد أنشأت تلك الوثيقة التاريخية الجهاز القائم المتعدد الأطراف لنزع السلاح، الذي يهدف إلى تعزيز دور ومسؤولية الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح.

ومن الإنصاف القول إنه على مدى العقد الماضي إما لم يتم إحراز تقدم كبير في مجال نزع السلاح النووي أو أنه شهد حالة جمود في مستوى متدن للغاية. ولم يتح الجو السياسي في نيويورك وجنيف المجال لإحراز تقدم أكثر من مجرد الحفاظ على المعاهدات القائمة ذات الصلة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ومع ذلك، فقد شهدنا هذا العام بعض التطورات الإيجابية. كان هناك توقيع على المعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ومؤتمر قمة الأمن النووي والنجاح في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

ترحب إندونيسيا بكل فرصة تتوفر للمضي قدما في جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف، ولكن يجب علينا أن نعي أن تلك التطورات ليست غاية، على الرغم من أهميتها البالغة. إنها لبنات بناء ينبغي لها تعزيز هذه اللجنة لكي يتسنى لها أيضا تحقيق أهدافها التي تأخر تحقيقها طويلا. وينبغي لنا جميعا الاستفادة من الزخم المواتي الحالي للعمل بقوة من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية.

ولئن كانت إندونيسيا مستعدة لمواصلة العمل عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى لتنفيذ نتائج مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ٢٠١٠، بما في ذلك استنتاجاته وتوصياته لمتابعة الإجراءات، فإننا نعتقد أنه يجب السعي لتحقيق نزع السلاح النووي بوصفه الأولوية العليا. ونشعر بقلق عميق إزاء التهديدات التي يشكلها استمرار وجود وانتشار الأسلحة النووية. ونحن نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على بذل جهود ملموسة في مجال نزع السلاح لخفض جميع أنواع أسلحتها النووية وإزالتها بطريقة يمكن التحقق منها دوليا. ويجب علينا اتخاذ خطوات ملموسة نحو التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر بشأن اتفاقية لحظر الأسلحة النووية، مع وضع جدول زمني محدد لتحقيق نزع السلاح النووي الكامل.

ونحن نعلم جيدا أن الحد من التسلح النووي لا يوفر الكثير من الطمأنينة لسكان العالم، لأنه يمكن حتى لسلاح نووي واحد أن يُحدث، عن قصد أو عن غير قصد، دمارا لا يوصف. ولذا فمن المهم جدا، إلى أن يتم التخلص من جميع الأسلحة النووية، أنه يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعطي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات قاطعة وملزمة قانونا بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وفيما يتعلق بالمواد الانشطارية، تعتقد إندونيسيا أنه ينبغي أن يتم إبرام عاجل لمعاهدة غير تمييزية ويمكن التحقق منها بشكل فعال. وينبغي للمعاهدة أن تغطي ليس الإنتاج في المستقبل فحسب، وإنما المخزونات القائمة أيضا، لضمان عدم استخدام هذه المواد أو تحويلها لإنتاج أسلحة نووية.

ونعتقد أيضا أن هناك حاجة إلى بدء العمل الفني في مؤتمر نزع السلاح لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، تحيط إندونيسيا علما بالمبادرة المشتركة بين روسيا والصين لوضع مشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، التي تم تقديمها في المؤتمر في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

وينبغي أن تستخدم آلية نزع السلاح على النحو الأمثل لتحقيق أهدافنا الجماعية، بما في ذلك، إبرام اتفاقية للأسلحة النووية، وتحقيق ضمانات الأمن السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وإبرام معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وفي هذا السياق، نرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح في الشهر الماضي، على النحو الذي أوصى به مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ٢٠١٠. ونتوقع أن تؤدي إجراءات متابعة الاجتماع الرفيع المستوى إلى إجراء مفاوضات مبكرة على تلك الصكوك الهامة.

وقد أكدت إندونيسيا باستمرار أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل عنصرا أساسيا في النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وبوصف إندونيسيا بلدا يرد اسمها في المرفق ٢، فقد اختارت في الماضي حجب تصديقها على المعاهدة ريثما تصدق عليها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول التي تدعي حيازتها للأسلحة النووية. في الواقع، يجب أولا وقبل كل شيء أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كجزء من صفقة كبرى للتمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار.

وبغية المساهمة في تحقيق السلم والأمن العالميين واعتبار عام ٢٠١٠ نقطة انطلاق، قررت إندونيسيا في نهاية المطاف بدء عملية التصديق. وفي الأسبوع الماضي تحديدا، قدم رئيس إندونيسيا مشروع قانون للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وستقوم الحكومة ومجلس النواب بالتداول بصورة مشتركة للنظر في مشروع القانون هذا. ونأمل أن ننضم قريبا إلى البلدان الأطراف في المعاهدة وأن تشجع جهودنا البلدان الأخرى التي لم تصدق بعد على المعاهدة. في هذه الدورة للجنة، ندرس الاشتراك في تقديم مشروع القرار بشأن المعاهدة الذي ستعرضه أستراليا ونيوزيلندا والمكسيك.

وستستأنف إندونيسيا في العام القادم رئاستها لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ولن تدخر إندونيسيا جهدا، بالتعاون مع البلدان الصديقة الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، من أجل حل المسائل المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. لقد وضعنا جدولا زمنيا لتسريع التشاور والمناقشة فيما بين الدول الأطراف في معاهدة بانكوك بهدف وضع اللمسات الأخيرة على بروتوكول الانضمام إلى المعاهدة.

بشأن التفاوض على معاهدة لتجارة الأسلحة، تبذل إندونيسيا قصارى جهدها لضمان أن تتم مراعاة مصالح واحتياجات منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا على قدم المساواة. وتحقيقا لتلك الغاية، سنتأكد أن يتم الاعتراف بحق جميع الدول في السلامة الإقليمية على قدم المساواة مع غيره من حقوق الدول في معاهدة تجارة الأسلحة التي سيتم إبرامها في المستقبل. وسيكون إدراج اعتراف بذلك الحق بالتأكيد أحد المعايير الهامة في نظر إندونيسيا في توقيع هذه المعاهدة، إذا ما تم إبرامها.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أن إندونيسيا تشيد بالدور الإيجابي الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع لزيادة الوعي وتشجيع التفكير الابتكاري بشأن كيفية التغلب على العقبات في جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. ونحن نقدر مشاركتها في هذه اللجنة، ونأمل أن مشاركتها الفعالة وتعزيزها ستفضيان إلى توفر الإرادة السياسية اللازمة لدى مختلف الأطراف.

أود أن أؤكد مرة أخرى أنه ينبغي ألا نفقد الزخم الثمين المكتسب هذا العام. تتطلع إندونيسيا إلى المساهمة بصورة بناءة في مداولاتنا خلال هذه الدورة للجنة. ومن الأهمية بمكان توفر المرونة والإرادة السياسية ضرورية لكي ننجح في النهوض بالمسؤولية الكبيرة للجنة والمتمثلة في المساهمة في صون السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا قائمة المتكلمين. وقبل رفع الجلسة، سأعطي الكلمة لممثل اليابان، الذي طلب أن يدلي ببيان في إطار ممارسة حق الرد.

**السيد سودا** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت أخذ الكلمة لأتكلم فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في وقت سابق هذا الصباح. وأود أن أدلي بتعليق موجز جدا، لأتناول فقط الأخطاء الوقائعية في ذلك البيان.

وكما هو معروف جيدا للعالم، فإن لدى اليابان سياسة وطنية راسخة تتألف من مبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة، وهي عدم حيازة الأسلحة النووية وعدم صنعها وعدم السماح بإدخالها – وبالطبع عدم نشرها على الإطلاق في أراضينا. لذلك، فإن ذلك الجزء من البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خاطئ تماما ولا أساس له من الصحة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليتكلم في إطار ممارسة حق الرد.

**السيد سون هو** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سأدلي بملاحظات موجزة. لقد ذكر زميلنا ممثل اليابان للتو مبادئه الثلاثة لعدم الانتشار النووي.

لكن في الآونة الأخيرة لاحظنا أنه، فيما يتعلق بهذه المبادئ الثلاثة، وقعت حكومة اليابان السابقة وإدارة الولايات المتحدة وثيقة سرية في الستينات تشير إلى أنه في حالة الطوارئ، وبكلمة واحدة، بطبيعة الحال، يمكن لليابان أن تغض الطرف أو تقبل بقدرة نووية من الولايات المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.